الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

سياسات التشغيل ودورها في تقليص البطالة في الجزائر (2019_2000)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: تحت إشراف:

- بوحدرة فيروز د.كعوان سليمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بلارو علي	أستاد محاضر أ	جامعة 20أوث1955سكيكدة	رئيسا
كعوان سليمان	أستاد محاضر أ	جامعة 20أوث1955سكيكدة	مقررا
أحسن ركي	أستاد محاضر أ	جامعة 20أوث1955سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

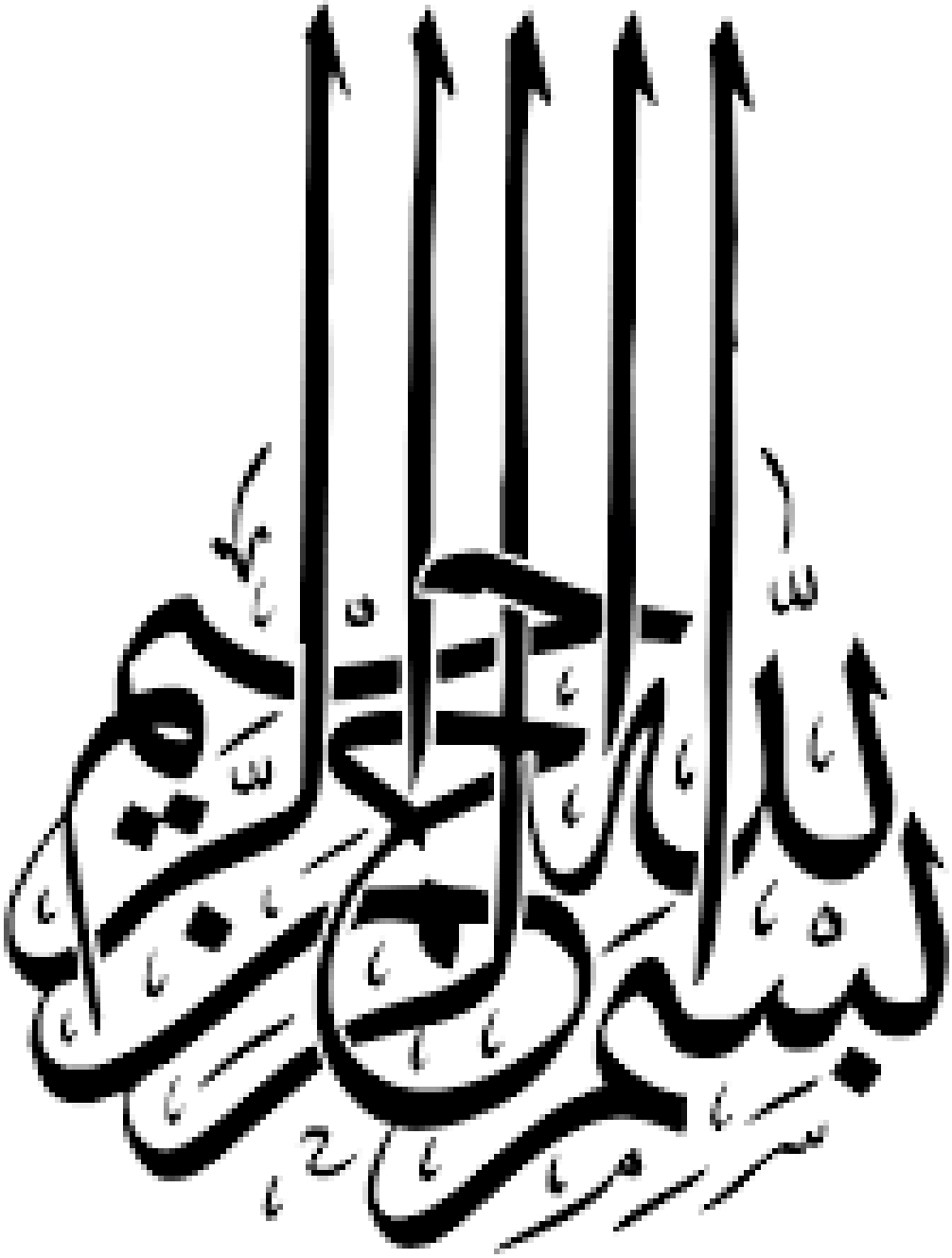
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع البطالة في الجزائر وتوضيح مراحل تطورها،والتعرف على السياسة التشغيلية التي إنتهجتها الدولة من أجل الحد من معدلات هذه الظاهرة وذلك بإتباع مجموعة من الأجهزة والبرامج التي تهدف إلى تحقيق مناصب شغل لجميع فئات المجتمع،ويبرز هذا الدور من خلال عرضنا لمجموعة من الإحصائيات والمعلومات التي لخصت تطور معدل التشغيل وإنخفاض معدلات البطالة في الجزائر.

وفي آخر هذه الدراسة تم تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر أين إستنتجنا أن سياسة التشغيل يجب أن تكون أكثر فاعلية في خلق مناصب الشغل في الجزائر بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة.

الكلمات المفتاحية:التشغيل_سياسة التشغيل_البطالة_الجزائر.

Sumamary of the study:

This study aims to address the issue of unemployment in Algeria and to clarify the stages of its development and identify،the operational policy pursued by the state in order to reduce the rates of this phenomenon by following a set of devices and programs that aim to achieve employment positions for all groups of society،and this role is highlighted through our presentation of a set of statistics and the information summarized the development of the employment rate and the decrease in unemployment rates in Algeria.

At the end of this study،the performance of the employment policy in Algeria was evaluated،where we concluded that the employment policy should be more effective in creating jobs in Algeria،despite the positive results achieved.

Key word: Employment،Unemployment،Employment policy،Algeria.

شكر وتقدير

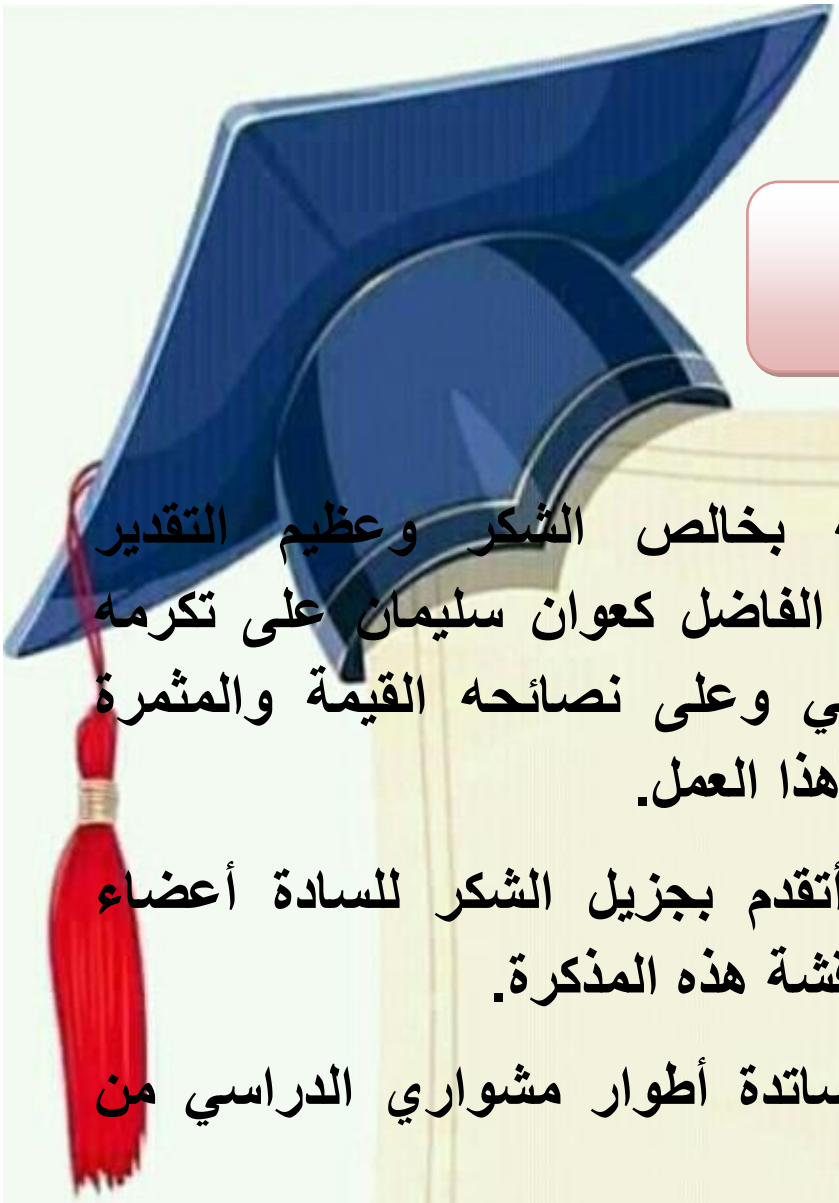

أتشرف أن أتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والإمتنان إلى أستادي الفاضل كعوان سليمان على تكرمه بالإشراف على مذكرتي وعلى نصائحه القيمة والمثمرة التي مكنتني من إنجاز هذا العمل.

كما لايفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر جميع أساتدة أطوار مشواري الدراسي من الإبتدائي إلى الجامعي.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وشجعني من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء.

إهداء

سبحان الله الذي ﷻ وكثرت نعمه الذي يعلم الجهر ومايخفى والذي لاتطيب اللحظات إلا بذكره تعالى،سبحانك من جعلت العلم نوراً طلبته منك فاستجبت لي يامالك الملك حمدًا لك وشكرًا أما بعد:

أهدي ثمرة عملي هذا ونجاحي المتواضع، إلى من كنت فلذت كبدها فلم تتفانى يومًا في دعائها لي فرحمة من الله عليك، طيب ممشاك وأسكنكي الله فسيح جناته"أمي الغالية".

إلى من أحمل إسمه أذام الله عليك بمزيد من الوقار والهبة وجعلني الله من الباريين بك"أبي العزيز".

إلى كل من أمدني بالعزيمة وزرع في الإرادة والثباث أخوتي"عبير وحمزة" وإلى رمز البراءة وعيون التفاؤل آخر العنقود "بسمة" متمنية لهم النجاح الدائم واليسر في سائر الأعمال.

وإلـــى كـــل مـــن نســـتهم ذاكرتـــي وذكـــرهم قلمـــي.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
ملخص	
شكر	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول:الجوانب النظرية المفسرة لسياسة التشغيل والبطالة	1
تمهيد	2
المبحث الأول:الإطار النظري لسياسة التشغيل	3
المطلب الأول: تعريف سياسة التشغيل	3
المطلب الثاني: أشكال سياسة التشغيل	5
المطلب الثالث: أبعاد سياسة التشغيل وأهدافها	6
المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة	8
المطلب الأول: مفهوم البطالة	8
المطلب الثاني: أسباب حدوث البطالة وطرق علاجها	15
المطلب الثالث: البطالة والتشغيل في الفكر الإقتصادي	18
المبحث الثالث: الأدبيات السابقة للدراسة	25
المطلب الأول: الدراسات المحلية للموضوع	25
المطلب الثاني: الدراسات العربية للموضوع	26
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية للموضوع	27
خاتمة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: واقع وآفاق سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	30
تمهيد	31

المبحث الأول: آليات الإصلاح الإقتصادي وواقع التشغيل في الفترة2000-2019	**32**
المطلب الأول: برامج دعم النمو الإقتصادي(2000-2009)	**32**
المطلب الثاني: برنامج توطيد النمو الإقتصادي(2010-2014)	**38**
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي(2015-2019)	**40**
المبحث لثاني: آليات التشغيل المنتهجة لتقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة2000-2019	**42**
المطلب الأول: أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية المبادرات المقاولاتية	**42**
المطلب الثاني: أجهزة التشغيل القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور	**50**
المطلب الثالث: أجهزة التشغيل القائمة حديثا لإنشاء مناصب الشغل مؤقتة	**56**
المبحث الثالث: آفاق سياسة التشغيل في الجزائر	**61**
المطلب الأول: تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر	**61**
المطلب الثاني: معوقات سياسة التشغيل في الجزائر	**65**
المطلب الثالث: متطلبات النجاح المقترحة لفعاليةّ أداء سياسة التشغيل في الجزائر	**66**
خاتمة الفصل الثاني	**69**
الخاتمة	**70**
قائمة المراجع	**74**
ملاحق	**82**

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	**البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك.**	19
02	**البطالة وتوازن سوق العمل عند كينز.**	21
03	**منحنى فليبس.**	23
04	**البرامج والأجهزة المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من معدلات البطالة.**	60

قائمة الجداول:

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي2001_2004.	33
02	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009.	35
03	نسب التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو 2005_2009.	36
04	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005_2009.	37
05	المخصصات الأولية لمخطط التنمية الخماسي(2010-2014).	38
06	تطور نسب التشغيل في مختلف القطاعات الإقتصادية لفترة(2010-2014).	39
07	حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفترة(2000-2014).	44
08	نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال لفترة (2005-2014).	48
09	مناصب الشغل المستحدثة في إطار وكالةANDI.	49
10	تطور الشغل في ظل برنامج عقود ماقبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين للفترة (2000-2017).	53
11	حصيلة التشغيل في ظل برنامج عقود ماقبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين للفترة(2000-2017).	55
12	إجمالي التوظيفات وفق آليات الشبكة الإجتماعيةADS.	56
13	حصيلة برنامج الجزائر البيضاء.	57
14	حصيلة معدلات البطالة والتشغيل المحققة في الفترة الممتدة2000-2010.	63
15	حصيلة معدلات البطالة والتشغيل المحققة في الفترة الممتدة2011-2019.	64

قائمة المختصرات:

الرمز	معنى الرمز
ANSEJ_	_الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
CNAC_	_الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
ANGEM_	_الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
ANDI_	_الوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات.
ADS_	_وكالة التنمية الإجتماعية.
AFS_	_منحة الجزافية للتضامن.
LAIG_	_منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.
CPE_	_برنامج عقود ماقبل التشغيل.
ESIL_	_مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحلية.
TUP_HIMO_	الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة._
ANEM_	_الوكالة الوطنية للتشغيل.
BA_	_الجزائر البيضاء.

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ملخص تقديمي للمذكرة بصيغة ال**Power point**.	82

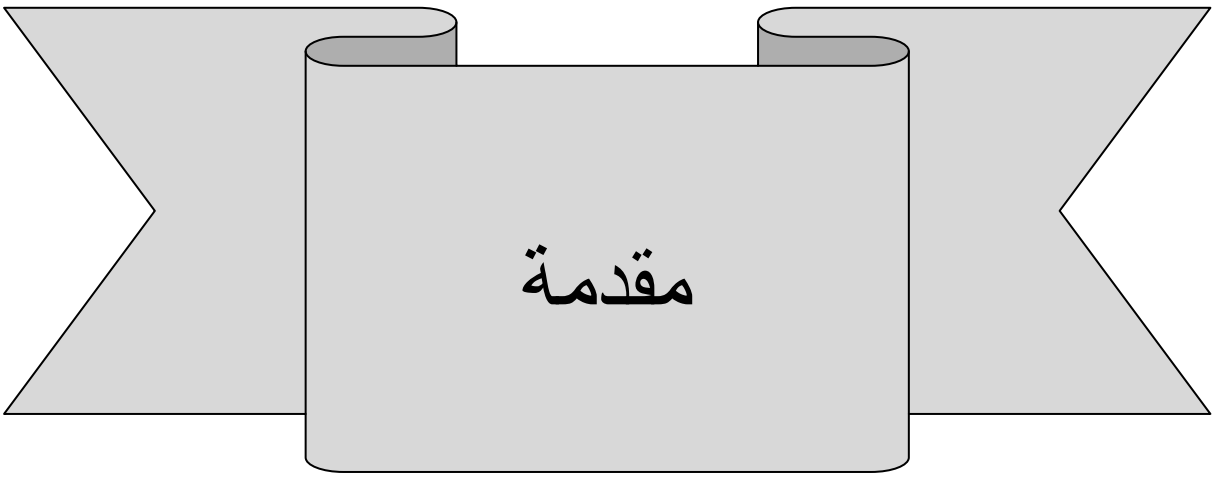
مقدمة

تمهيد

أصبحت مسألة التشغيل والبطالة تكتسي أهمية بالغة لما لها من آثار إقتصادية وإجتماعية على الفرد والمجتمع،فهي محل إستغلال السلطات العمومية في أي بلد.كما أنها تشغل بال العديد من المؤسسات والهيئات الدولية،وأصبحت تستهوي الكثير من الباحثين والخبراء ومن مختلف المدارس الإقتصادية لتقديم مساهماتهم في تحليل هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول جدرية لهذه المشكلة حتى لو كانت مؤقتة.

حيث نجد أن الدول الصناعية كانت تعتبر هذه الظاهرة جزءًا من الدورة الإقتصادية أما الآن فقد أصبحت مشكلة هيكلية تتفاقم رغم تحقيق النمو والإنتعاش الإقتصادي،أما في البلدان النامية فهي تظهر بسبب فشل الجهود التنموية،تفاقم حجم المديونية الخارجية أونتيجة خلل في ميزانية الدولة وماينجر عنها من تطبيق للبرامج الصارمة للإنضباط المالي الذي تفرضه المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي،ومن ثم فالبطالة في الدول النامية هي ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة.

إن الجزائر كغيرها من البلدان النامية التي عرفت ظاهرة البطالة أين عرفت إختلالات كبيرة في سوق الشغل،بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل،إظافة إلى ماترتب عن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر التي كانت أولى نتائجها غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال،وهذا ماساهم في إرتفاع عدد العاطلين عن العمل فكان من الظروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط وسياسات التسيير المتبعة في السابق،فسارعت إلى القيام بإصلاحات إقتصادية هيكلية مع صندوق النقد الدولي،إلا أن نتائج الإصلاحات أدت إلى إضطراب كبير في الخريطة العامة للشغل نتيجة للشروط التي كان يفوضها صندوق النقد الدولي على الدولة الجزائرية مما زاد الوضع سوءًا وتفاقمت بذلك مشكلة البطالة في الجزائر أين مست كل الفئات الإجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية. والتي بلغت نسبتها الكبيرة تهديدًا على المجتمع،مما إستلزم على الحكومة الشروع في إجراءات وتدابير إستثنائية للتخفيف من حدتها أين إعتمدت الدولة على مجموعة كبيرة من البرامج والآليات الشغل منها ماهو موجه لترقية الشغل المأجور ومنها مايهدف إلى تشجيع المبادرات المقاولاتية وإنشاء مؤسسات مصغرة وغيرها من سياسات التشغيل التي يكمل هدفها أساسًا في تقليص معدلات البطالة.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تكمن **الإشكالية الجوهرية** لهذه الدراسة في إيجاد جواب مهم للسؤال التالي:

_مامدى فعالية سياسات التشغيل في الجزائر في القضاء على البطالة والتقليل من حدتها ؟

ومن خلال التساؤل السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

_ما المقصود بالبطالة؟

_ماهي أهم آليات وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر؟

_هل إنعكست سياسة التشغيل المنتجهة في الجزائر على معدلات البطالة؟

ثانياً:فرضيات الدراسة:

_وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معنى البطالة؛

_تمثلت سياسة التشغيل في الجزائر في شكل إصلاحات إقتصادية فقط؛

_لسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة.

ثالثاً:سبب إختيار الموضوع: إختياري لموضوع الذي جاء تحت عنوان"سياسات التشغيل ودورها في تقليص البطالة في الجزائر"كان بناءًا على عدة إعتبارات ومن أهمها:

_لأهمية هذا الموضوع وخاصة على فئات الشباب كونه مرتبط بالواقع المعاش.

_رغبتي في البحث عن مثل هذا النوع من البحوث كوني مقبلة على التخرج عن قريب وسأصبح أحد الأفراد الباحثين عن مناصب الشغل ومن خلال هذه الدراسة ستكون لدي فكرة حول أهم السياسات المتبعة في الجزائر لتوفير مناصب الشغل.

رابعاً:الهدف من الدراسة: إن الأهداف المرجوة من هذه الدراسة تتمثل فيمايلي:

_فهم وإستقصاء الحقائق الجوهرية حول الموضوع؛

_دراسة وتوضيح وعرض أهم البرامج والآليات المعتمدة في تنظيم الشغل ؛

_الوقوف على واقع وآفاق سياسات التشغيل في الجزائر للحد من البطالة.

خامساً:أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة وقيمته العلمية والعملية في دراسة وتحليل أهم مشكلة إجتماعية ألا وهي البطالة والبحث في الحلول المبتكرة من طرف الدولة الجزائرية لتقليص من حدة هذه الظاهرة.

سادساً:حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

_الإطار المكاني: إقتصرت هذه الدراسة في بعدها المكاني على دراسة حالة الجزائر.

_الإطار الزمني: أما الإطار الزمني فقد حددنا فترة الدراسة مابين سنة2000إلى2019.

سابعاً:منهج الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وكان هذا عند التطرق للمفاهيم الأساسية والمعلومات المرتبطة بسياسات التشغيل والبطالة هذا في الجانب النظري،أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج التحليلي من أجل تفسيير برامج وآليات التشغيل وإستخلاص النتائج بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع.

أيضًا تم الإعتماد في هذا الجانب على المنهج الإحصائي وهو أهم منهج معتمد في الدراسة بإعتباره أداة من أدوات الوصف الإحصائي فالدراسة المتعلقة بسياسات التشغيل والبطالة تتطلب الوقوف على الأرقام والإحصائيات والنتائج الخاصة بأبعاد هذه السياسة.

ثامناً:صعوبات الدراسة:

_صعوبة جمع البيانات الإحصائيات وذلك لإختلافها من مصدر لآخر كما أنها غير متاحة في بعض السنوات.

تاسعاً:هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية وعلى الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين إثنين فصل نظري وآخر تطبيقي حيث خصص الفصل الأول لتحديد الجوانب النظرية المفسرة لسياسة التشغيل والبطالة،والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث خصص الأول للتعريف بالإيطار النظري لسياسة التشغيل أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بالإيطار النظري للبطالة وجاء المبحث الثالث لتقديم جملة من الدراسات السابقة حول نفس الموضوع.

وقد خصص الفصل الثاني لتوضيح واقع وآفاق سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة زمنية محددة حيث إشتمل على ثلاثة مباحث،المبحث الأول تضمن آليات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ودورها في تقليص البطالة أما المبحث الثاني فخصص لتوضيح آليات التشغيل المنتهجة لتقليص معدلات البطالة،وجاء المبحث الثالث للوقوف على آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر البطالة من المواضيع التي إستحودت على جزء كبير من الدراسة والإهتمام من طرف الإقتصاديين والباحثين،حيث تعمقت النظريات الإقتصادية التي حاولت تفسيير هذه الظاهرة سعيًا من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة ،وبالتالي تعد من أهم الأهداف الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الإقتصادية.

ومن هنا كان على حكومات الدول وضع سياسات التشغيل للتقليل من حدة ظاهرة البطالة،حيث تعد سياسة التشغيل مجموع الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفدها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل،من أجل تنظيمه وضبط معايير أدائه لتصحيح أي إختلال يطرأ عليه،وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموًا يتناسق كمًا وكيفًا مع مختلف مناطق وقطاعات إقتصاد بلد ما.

وعليه سنحاول التطرق من خلال هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة التشغيل والبطالة وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

يتناول المبحث الأول الإطار النظري لسياسة التشغيل،من خلال التطرق إلى تعريف هذا المتغير مع ذكر أهم أنواع هذه السياسة وكذا تحديد الأبعاد والأهداف التي تسعى وراء تفعيلها.

أما المبحث الثاني فخصصناه لمتغير البطالة،وذلك بإبراز مختلف التعاريف لهذه الظاهرة وكذا أنواعها وأهم الأسباب وطرق علاجها في حالة وقوعها إظافة إلى إسقاط هذا المتغير على الفكر الإقتصادي من خلال التطرق لأهم المدارس التي عالجت مشكلة البطالة.

وفي المبحث الثالث تناولنا فيه أهم الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة في السنوات السابقة،حيث قسمناها إلى دراسات محلية وأجنبية وأخرى عربية.

المبحث الأول:الإطار النظري لسياسة التشغيل.

تعتبر سياسة التشغيل من أبرز الحلول التي يستخدمها الدول من أجل إيجاد حلول ناجحة لتقليص البطالة والقضاء عليها والنهوض بإقتصاد متكامل ومتوازن وكذا الرفع من المستوى المعيشي،وسنتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية لسياسة التشغيل من حيث التعريف والأنواع والأهداف والأبعاد.

المطلب الأول:تعريف سياسة التشغيل.

تجدر الإشارة إلى أن كلمة **سياسة التشغيل** تتكون من جزئين هما:[1]

سياسة:وهي مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية.

تشغيل:يعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أوجسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

كما يعرف المشرع الجزائري التشغيل بأنه حق مكفول للجميع بدون أي شكل من أشكال التمييز ضمن منظومة حقوق الانسان وشرط أساسي للمشاركة الاقتصادية وركن المواطنة الحقيقية والسبيل الوحيد لتأمين الرقي الإجتماعي،والمشرع الجزائري ركز في الكثير من أحكامه على القواعد الموضوعية مركزا على الإستقرار في منصب العمل من أجل تحقيق دوافع إقتصادية هامة. [2]

أما كلمة سياسة التشغيل فهي تعني مجموعة الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى السياسات،أي أنها تندرج ضمن كل سياسة من سياسة الإقتصاد الكلي،والسياسة الإقطاعية فضلا عن سياسة إقتصاد السوق،ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل. [3]

كما تعرف سياسة التشغيل بأنها سياسة تتخد بعدين رئيسيين لنجاحها تتمثل في البعد الأول منها على مجالات إيجاد فرص العمل التي يمكن الحصول عليها من مكاتب العمل أو سوق العمل أوغيرها من الجهات،أما البعد الآخر فيمتد إلى إدارة أسواق العمل وأطرفها الفاعلة وإيجاد العمل اللائق والتشغيل الملائم من زاوية التعليم والتدريب وكذلك توفير ظروف العمل المناسبة والإهتمام بالأجور،وتحسين الإنتاجية عن طريق سياسة الحوافز

---

[1] عمار رواب،صباح غربي،**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد5،بسكرة،2011،ص68.

[2] سعدية زايدي،**سياسات التشغيل في الجزائر–دراسة سوسيولوجية للامن الوظيفي**،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل،جامعة باتنة،2019،ص65.

[3] مدني بن شهرة،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،دار الحامد لنشر والتوزيع،عمان،طبعة1،سنة2009،ص164.

والإهتمام بمعالجة الفوارق بين العرض والطلب بالكم والنوع والزمان والمكان جنبًا إلى جنب مع الإهتمام بالعمالة الوافدة. [1]

ومن خلال جملة التعاريف السالفة الذكر يمكننا القول بأن سياسة التشغيل هي سياسة الحكومة ومجمل الأساليب والآليات التي تلجا إلى إستخدامها من أجل توفير مناصب عمل للأفراد الذين يبحثون عن عمل،ويمتلكون المهارات والمؤهلات لشغل هذه الوظيفة إظافة إلى تنظيم قواعد الشغل بين العامل وأرباب العمل.

❖ تقنيات قياس التشغيل: [2]

يقوم الديوان الوطني للإحصاء بعد تحديد التعاريف السابقة الذكر،بحساب مجموعة من المعدلات الشائعة الإستعمال في سوق العمل لمعرفة الوضعية الحالية له ومقارنته بالسنوات الأخرى،ومن أهم المعدلات نجد مايلي:

معدل التشغيل:

الهدف من حساب هدا المعدل هو معرفة عدد المناصب التي تم خلقها للوقوف على تطور وضعية التشغيل،ويتم حسابه من خلال إيجاد النسبة بين السكان المشتغلين من جهة والسكان النشطيين من جهة أخرى أي:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{السكان المشتغلون}}{\text{السكان النشطون}} \times 100$$

بحيث أنه:

_**السكان النشطون(La population Active)** :يتكون السكان النشطون من مجموع السكان المشتغلون زائد مجموع السكان البطاليين،فهم جميع العاملين بمن فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا سنًا محددًا وكانوا أثناء الفترة المرجعية يمارسون عملا مأجورًا أو يعملون لحسابهم الخاص أو بدون عمل(العاطلين).

_**السكان المشتغلون(La population Occupée)** :إن المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملاً أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي وهذا خلال فترة زمنية وهي فترة الإستقصاء.

---

[1] سعدية زايدي،مرجع سبق ذكره،ص12.

[2] سليم عقون،**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة حالة الجزائر–**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010،ص71.

معدل النشاط:

حسب الديوان الوطني للإحصاء يوجد نوعين من معدل النشاط حيث نجد:

_**معدل النشاط الأول:** ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليًا والسكان المقيمين كليًا حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة تركيبة المجتمع الكلي أي معرفة حجم القوة العاملة المؤهلة للعمل مقارنة مع حجم السكان الكلي:

$$\text{معدل النشاط1} = \frac{\text{السكان البطالون} + \text{السكان المشتغلون}}{\text{مجموع السكان}} \times 100$$

_**معدل النشاط الثاني:**ويمثل النسبة بين السكان النشطين كليًا والسكان البالغيين سن العمل وهذا حسب مفهوم المكتب الدولي للعمل،حيث يسمح هذا المعدل بمعرفة الفئات التي لا تدخل ضمن فئة البطالين ولا المشتغلين كالطلبة وغيرهم.

$$\text{معدل النشاط2} = \frac{\text{السكان البطالون} + \text{السكان المشتغلون}}{\text{سكان في سن العمل}} \times 100$$

المطلب الثاني:أشكال سياسة التشغيل.

توجد عدة أشكال من سياسات التشغيل التي تساهم إلى حد ما في التقليص من أزمة البطالة ويمكن تصنيفها إلى:

1_**سياسة التشغيل في ظل الإقتصاد الإشتراكي:**تتولى الدولة عملية التخطيط في هذه السياسات وتحدد الآليات والبرامج أثناء تنفيدها،من أجل خلق مناصب عمل للفرد،فالدولة هي القطاع الموظف الذي يتكفل بتنظيم وتأطير لعمليات التشغيل وفق منظومة قانونية تشريعية للحفاظ على الديمومة والإستمرارية.[1]

[1] شافية حميداني،فريعن عبد الرزاق،دور التكوين المهني في السياسات التشغيلية في الجزائر"ولاية قالمةنموذجا"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة،جامعة قالمة،2016،ص26.

2_**سياسة التشغيل في ظل الإقتصاد الحر**:حيث تقوم الدولة برسم الخطوط العريضة لهذه السياسة غير أن عملية تنفيدها لاتتم إلا بمشاركة القطاع الخاص بإعتباره شريكا أساسيًا في عملية التنفيد،وينحصر دور الدولة في تشجيع الأفراد من خلال خلق فرص العمل لأنفسهم وللآخرين،وذلك من خلال منحهم الأولوية والتسهيلات في إقامة مشاريع إقتصادية إنتاجية. [1]

3_**سياسة التشغيل الإيجابية**:وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة،وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابيلة التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الإقتصاد من بينها المصالح العمومية للتشغيل،التكوين المهني،التناوب على الوظائف وتقسيم العمل إظافة إلى خلق فرص عمل مباشرة ومنح إعانات لخلق المؤسسات. [2]

4_**سياسة التشغيل السلبية**:هذه السياسات تعمل من خلالها الجهة الوصية على التخفيف من حدة البطالة ويتجلى ذلك من خلال السياسات التي تنتهجها الحكومة فقد تعمل على مَنح منح للعمال،هذا نوع من السياسات هو عقيم لأنه لايعمل على خلق مناصب شغل عن طريق الإستثمار ولايسعى لتحقيق النمو الإقتصادي. [3]

المطلب الثالث:أبعاد سياسة التشغيل وأهدافها.

إن لسياسة التشغيل أبعاد تؤول إلى عدة جوانب،والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ماهي أبعاد إقتصادية،ومنها ماهي إجتماعية،ومنها ماهي تنظيمية وهيكلية وفيمايلي سنتطرق إلى جملة هذه الأبعاد وإلى الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولاً:أبعاد سياسة التشغيل.

تعتمد سياسة التشغيل على جملة من الأبعاد يمكن إختصارها فيما يلي:

---

[1] مرجع نفسه.

[2] عبد الرزاق جباري،**أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف1،سنة2014،ص44.

[3] إلهام نايت سعيدي،الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر**،يومي13و14أفريل2011،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ص7.

_**البعد الإقتصادي**:فهو يرتكز على ضرورة إستثمار القدرات البشرية أي رأس المال البشري،ويقصد به القدرات الإنتاجية للأفراد سواءًا الموروثة أو المكتسبة،لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط سواءًا منها العامة أو الخاصة بما يسمح بإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة للبلاد،وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي وربح المعركة التكنلوجية سريعة التطور.[1]

_**البعد الإجتماعي** :يرتكز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الإجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية خاصة والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل مايجعلهم عرضة لليأس والتهميش ومايترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل مايقال عنها تضر الشباب أولاً والبلاد ثانيًا.[2]

_**البعد التنظيمي والهيكلي**:يقصد به مشاركة جميع الجهات العالقة في إتخاد قرارات جماعية،خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات الخاصة بالتشغيل وتنفيدها والتي تبدأ من المستوى المكاني والمحلي،أي مستوى التجمعات السكانية سواءًا كانت مدنًا أم قرى.[3]

ثانيا:أهداف سياسة التشغيل.

إن لكل سياسة أهداف سطرت من أجلها تهدف لتحقيقها على أرض الواقع،فإن لسياسة التشغيل كذلك أهداف تسعى لتجسيدها وهي كما يلي:[4]

_مكافحة البطالة من خلال مقاربة إقتصادية واضحة؛

_تحسين مؤهلات اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في السوق؛

---

[1] بخوش هشام،الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيد سياسات التشغيل**، جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي 13و14 افريل2011،ص170.

[2] سامية فقير،محمد امين لعروم،الملتقى الوطني الرابع حول سياسة التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر،**مداخلة بعنوان فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر**،جامعة الطارف،يومي 22و23نوفمبر 2017،ص7.

[3] ماجدة أبو زنط،عثمان غنيم،**التنمية المستدامة"دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**،مجلة المنارة،المجلد12،العدد1، سنة2006،ص166.

[4] نور الدين حامد،فلة عاشور،ملتقى الوطني لسياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**،يومي 13و14افريل2011،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص233.

_توفير منحة نقدية تعين للعاطلين عن العمل؛

_إمتصاص إحتياج فئات عريضة من الشعب وهي طبعًا الشباب وأكبر مشاكلهم هي البطالة؛

_بالنسبة لأرباب العمل تساعدهم على الحصول على عمالة لمدة معينة دون تحمل تكاليفهم،أما إذا إستمر توظيفهم على حساب أرباب العمل فهي تمثل توفير فرصة لرب العمل للحصول على عمالة وتدريبها على حساب الدولة التي تدفع الأجر وتخصم من فاتورة الضرائب وغيرها؛

_تنمية ثقافة المقاولة ؛

_تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل؛

_تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل؛

_تدعيم الإستثمار المولد لمناصب الشغل؛

_عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

المبحث الثاني:الإطار النظري للبطالة.

تعد مشكلة البطالة أحد أهم معوقات التنمية فهي من أكبر المخاطر التي تهدد أمن وإستقرار المجتمعات فحدتها تختلف من دولة إلى أخرى، ومن هنا إستحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على أصحاب القرارات السياسية وكذلك على إهتمام الباحثين في المجالين الإقتصادي والإجتماعي بإعتباره موضوع يفرض نفسه بشكل دائم في الساحة الدولية عموما،والعربية خصوصا لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على ماتحمله هذه الظاهرة من معاني وأنواع وأهم الأسباب الرئيسية وراء ظهورها إظافة إلى أهم طرق علاج هذه المشكلة.

المطلب الأول:مفهوم البطالة.

تعد البطالة الظاهرة الأكثر شيوعاً في العالم العصري وحتى نضعكم أمام الصورة الحقيقية لهذه الظاهرة علينا أولاً أن نقدم مفهوماً لها، وفيمايلي سنتطرق لجمله من التعريفات الخاصة بمصطلح البطالة وطريقة قياسها،كما سنتطرق إلى مختلف الأنواع الخاصة بها.

أولاً:تعريف البطالة.

البطالة ظاهرة إقتصادية يصعب تحديد مفهومها تحديداً شاملاً ودقيقاً،ولذلك تعددت مفاهيمها ويمكن إيجاز البعض منها كمايلي:

تعرف البطالة عند الإقتصاديين بأنها مقدار الفرق بين حجم العمل المفروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل، وذلك من خلال فترة زمنية معينة.[1]

وتعرف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء بأنها كل شخص توفرت فيه المواصفات التالية:[2]

_أن يكون في سن يسمح له العمل بين16و60سنة؛

_لايملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير أن الشخص الذي لايملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاول عملاً ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق؛

_أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل؛

_أن يكون على إستعداد تام للعمل ومؤهلاً لذلك.

كما جاء في الإسلام مفهوم البطالة على أنه العجز عن الكسب، وهذا العجز إما أن يكون ذاتيًا كالصغر أو الأنوثة والعته والشيخوخة والمرض أوغير ذاتي كالإستغلال بتحصيل العلم، وكذا العامل القوي الذي لايستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة أو الغني الذي يملك مالاً ولايستطيع تشغيله، بينما لايعتبر التفرغ للعبادة من العجز.[3]

---

[1]علي عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها**،دار جامعة الإسكندريةمصر،2005،ص3.

[2]Office National des statistiques « **Activité، emploi et chômage en septempre2014** »rapport p15.sur:www.ons.dz،vr:15/12/2019.

[3]جميل احمد محمود خضر وآخرون،**البطالة الأسباب والأثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"**،جامعة الدول العربية،2013،ص19.

أيضا تعرف البطالة في المجتمع الجزائري بعبارتين شائعتين هما "حيطيست"و"شومار"، حيث تعبر كلمة **شومار** عن الأشخاص الذين لايعملون إما لأنهم لم يجدوا عملاً متوفرًا أو لعدم تناسب فرص العمل مع تخصصاتهم. أما كلمة **حيطيست** فتدل على الأشخاص غير المبالين بالعمل والكسلاء غير الراغبين بالعمل.[1]

وبالتالي من خلال هذه التعاريف يمكن أن نعرف البطالة على أنها"وجود أشخاص في سن العمل وقادرين عليه ومؤهلين للقيام به في ظل الأجور السائدة وقاموا بكل الإجراءات المطلوبة للحصول على مناصب شغل لكنهم لم يحصلوا عليه".

[1] ليلى موالكية،إيمان قوايدية،**تقييم سياسة التشغيل في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني"دراسة ولاية قالمة"**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة مالية،جامعة 8ماي1945 قالمة،2013،ص8.

❖ تقنيات قياس البطالة:

إن التعرف على ظاهرة البطالة يتطلب بالظرورة قياسها لبيان حجم المشكلة، أي حساب نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة وهي كما يلي:[1]

تقوم دول خاصة متقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أوفصلية أوسنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظرًا لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهضة.

يتم أخد عينة مماثلة من الفئة النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يحدد معدل البطالة.

عادة مايقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية،كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العامة بالمجتمع(الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك بإستخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} \times 100$$

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في سن العمل القادرين والراغبين فيه سواءًا كانوا يعملون أو لايعملون إذًا:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} + \text{العاطلين}$$

يقصد **بالعاملين** كل من يشتغل عملا بدوام كامل أوجزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما **العاطلون** فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

[1] سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة–دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص4و5.

- ✓ **الأفراد دون سن معين:**وهم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15_16سنة فما دون، وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى؛
- ✓ **الأفراد فوق سن معين:**هي سن التقاعد أو المعاش وهو 65سنة فما فوق؛
- ✓ **الأفراد من فئات معينة:**

_هي الفئات الغير قادرة على العمل لأسباب مختلفة مثل المرض والعجز وطلبة المدارس؛

_الأفراد الذين لايطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل ربات البيوت أو الأفراد الذين لايبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه وذلك بإختيارهم في ظل الأجور السائدة؛

_الأفراد الذين يتوقفون عن البحث عن العمل بسبب حالة اليأس التي تصيبهم نتيجة عدم توفر فرص العمل المناسبة لهم.

- ➢ أما **معدل البطالة الطبيعي** الذي من الممكن أن يصل إليه بلد ما فهو عبارة عن المعدل تكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع في حالة توازن وبالتالي فهو المعدل الذي يمثل أعلى مستوى مستدام من التشغيل الذي يتوافق مع الناتج الكامل للبلد.[1]

بالرغم من أن الصيغة السابقة الذكر من أكثر الصيغ إستخداما من قبل الدول لقياس معدلات البطالة إلى أنها غير كافية المعلومات ولاتتوفر فيها الدقة، خاصة في الدول النامية لهذا نجد **إنتقادات** مختلفة نذكر أهمها:[2]

- ✓ قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، نظرا لصعوبة التعرف على توفر القدرة والرغبة والإستمرار في البحث للأفراد العاطلين عن العمل؛
- ✓ إن معدلات البطالة لاتؤشر على البطالة الحقيقية لأن إجمالي القوى العاملة يتغير مع تغير حالة النشاط الاقتصادي حيث ينخفض من يرغب في العمل في حالة الركود الاقتصادي، بحيث لايشجع الوضع على دخول عمال جدد إلى القوى العاملة ولايشجع العمال العاطلين على الإستمرار بالبحث عن فرص العمل، ويحصل العكس في حالة الإنتعاش الإقتصادي، وهو الأمر الذي يؤثر على نسبة البطالة؛
- ✓ لاتعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها دون عمل بحيث يصعب التعرف على تلك الفترة، وكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة وأكثر مأساوية.

---

[1] صحراوي جمال الدين،**الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر**،أطروحة ذكتورة في الإقتصاد العمومي والمؤسسات،جامعة مصطفى إسطنبولي،معسكر،2019،ص76.

[2] سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة"دراسة حالة الجزائر"**،مرجع سبق ذكره،ص6.

ثانيا:أنواع البطالة.

ليس هناك إتفاق ولا تقسيم محدد للبطالة، بل نجده يختلف من إقتصادي إلى آخر فلها أشكال متعددة تختلف فيما بينها بإختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها فيمكن إدراج التقسيم الآتي نظرًا لإشتماله لمعظم الأنواع:

❖ التقسيم التقليدي:

يقسم الاقتصاديون البطالة إلى ثلاث أنواع رئيسية حسب العوامل التي ترتبط بها وهي :

1_**البطالة الإحتكاكية**:هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن عمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم.

وبعبارة أخرى تعني البطالة الإحتكاكية بأنه التوقف المؤقت عن العمل، ولذلك بسبب الإنتقال من وظيفة إلى أخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو لمزاولة الدراسة أو غيرها من الأسباب الأخرى.[1]

2_**البطالة الدورية**: وهي بطالة ترتبط بتقلبات النشاط الإقتصادي أو مايسمى بدورة الأعمال الإقتصادية.حيث تظهر في حالة إنكماش أو ركود،ذلك إنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال.

ويهتم الإقتصاديون بهذا النوع من البطالة لخطورته محاولين دائما المحافظة على عدم تدني مستوى الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الإقتصادي، مما يؤدي إلى عدم ظهور هذا النوع من البطالة أو التقليل من حدته وتتم من خلال أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية التي تستخدمها الحكومة.[2]

3_**البطالة الهيكلية**:وهي تنجم عن الخلل الهيكلي لمجموعة السياسات الإقتصادية المطبقة في مجالات الإستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحيانا من إلغاء الوظائف بسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما.[3]

---

[1] جميل احمد محمود خضر واخرون،**البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"**،مرجع سبق ذكره،ص20.

[2] مدحت القريشي،**إقتصاديات العمل**،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة1،الأردن،2007،ص192.

[3] أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية(الأسباب–الآثار–الحلول)**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008،ص15.

❖ أنواع أخرى من البطالة:

يلاحظ وجود أنواع أخرى من البطالة مثل:

1_**البطالة المقنعة**:يقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة فإن حجم الإنتاج لن ينخفض،كما أن الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال تكون مساوية للصفر، وقد تكون سالبة إذا زادا الإنتاج بعد خروجهم وذلك لأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الأخرين.[1]

2_**البطالة السافرة**: تمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة إنتشارًا لأنها صورة واظحة للبطالة الإجبارية ويقصد بها وجود فائض في الأشخاص الراغبين والقادرين على العمل، لكنهم لايجدون وظائف يعملون بها.

يعود ذلك لعدة أسباب منها النمو السكاني السريع،عدم التوسع في الأنشطة الإقتصادية القائمة،وتسمى أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي،فقد تكون هذه البطالة إحتكاكية،هيكلية أودورية.[2]

3_**البطالة الإجبارية والإختيارية**:البطالة الإجبارية هي تلك البطالة التي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله،أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد.

أما البطالة الإختيارية فهي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة ويرجع هذا النوع من البطالة إلى إرتفاع قيمة تعويضات البطالة أو حيازة الشخص على مداخيل جانبية متعلقة مثلاً بالإيجار أو فوائد أو أرباح مقارنة مع مستوى الأجر الحقيقي السائد في السوق.[3]

4_**بطالة موسمية وبطالة شاملة**: تعرف البطالة الموسمية على أنها هي التي تحدث في أحد قطاعات النشاط الإقتصادي نتيجة تغير الظروف الإقتصادية أو المناخية في بعض الفصول مما يؤدي الى ركود العمل.

---

[1] عبد الرزاق جباري،**اثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**،مرجع سبق ذكره،ص13.

[2] عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،ص53.

[3] طالب سمية شاهيناز،**الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة"دراسة حالةالجزائر"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة سيدي بلعباس،2017،ص37و38.

أما البطالة الشاملة فهي تلك البطالة التي تعم جميع قطاعات النشاط الإقتصادي وتكون نتيجة لتغير بعض الظروف مثل الحروب أو حالة الكساد الإقتصادي العالمي.[1]

5_**بطالة الفقر**: فهي البطالة الناشئة عن نقص التنمية حيث لايجد أفرادها في محيطهم فرصة للعمل الثابث المستمر، ويسود هذا النوع من البطالة في الدول قليلة النمو كما ينشأ لدى أفرادها ميول إلى الهجرة الخارجية لهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال والدول المستقبلة لهذه العمالة بدول الإستقبال.[2]

6_البطالة المفتوحة:تعود أسباب البطالة المفتوحة في الدول النامية إلى زيادة عرض العمل، وإرتفاع الأجور وصرامتها، لأن إرتفاع الأجور يشجع العمال على الهجرة من الريف إلى الحضر، وركزت فرضيات البطالة المفتوحة على عملية البحث عن العمل، لأن البطالة المفتوحة توجد بين الأفراد تسمح لهم ظروفهم في البحث عن عمل لفترة طويلة، وتعتبر البطالة المفتوحة في الدول النامية مقياساً لحالة سوق العمل، فمعدلات البطالة المنخفضة تظهر عرض عمل غير ماهر وأجور منخفضة، بينما تبين معدلات البطالة المرتفعة معدلات دخل مرتفعة ونمواً سريعاً في الطلب على العمالة الماهرة.[3]

المطلب الثاني: أسباب حدوث البطالة وطرق علاجها.

تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى أخر بل أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة إلى أخرى وتتنوع بين الأسباب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويمكننا تقسيمها على النحو التالي:

أولا: أسباب حدوث البطالة.[4]

❖ **الأسباب المباشرة التي أدت إلى إنتشار ظاهرة البطالة:**

---

[1] عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم،دور **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**،الطبعة الثانية،مصر،2007،ص16.

[2] سمية بلقاسمي،**إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الإقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتورة،جامعة باتنة1،سنة2017،ص10.

[3] أحمد سليمان خصاونة،**إقتصاديات العمل والبطالة-حالة الأردن(1973-2009)**،دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة1،سنة2015،ص59.

[4] أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية(الأسباب،الأثار،الحلول)**،مرجع سبق ذكره،ص25إلى 39.

_زيادة الكثافة السكانية؛

_عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها ومايحتاجه سوق العمل؛

_الخصخصة في جوانبها السلبية؛

_تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى؛

_تخلي الدولة عن سياسة التعيين للخريجين؛

_قلة بناء المصانع ودوور العمل؛

_ إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتوج المحلي.

❖ **الأسباب الغير مباشرة التي أدت إلى إنتشار ظاهرة البطالة:**

_رغبة بعض الشباب في الالتحاق في عمل معين على الرغم من عدم توفره وتوافر غيره؛

_نفور بعض الشباب من إمتهان الحرف اليدوية أدى إلى إانتشار البطالة ؛

_تفضيل البعض عدم العمل والجد فيه من أجل الحصول على مال بطريقة سهلة ولو غير مشروعة؛

_عدم وجود الشخص المناسب ووضعه في مكان العمل المناسب؛

_عدم التناسب بين الأجر والعمل في بعض الأحيان؛

_إستعمال أصحاب الأعمال الآلات الحديثة أدى في كثير من الأحيان إلى الإستغناء عن بعض العاملين.

❖ إظافة إلى مجموعة الأسباب المذكورة سابقا هناك آاليات أخرى تؤدي إلى إنتشار وتفاقم حجم البطالة وهي كالتالي:[1]

_تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف؛

_عدم نجاح القوانين المحفزة للإستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي؛

_تراجع معدلات هجرة الأيدي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة وبالتالي عجز الإقتصاد المحلي عن إستيعابها؛

_تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.

[1] هايل عبد المولى طشطوش،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة،**مداخلة بعنوان البطالة المسببات والأثار(رؤية إقتصادية إسلامية للعلاج)**،المسيلة،15و16نوفمبر 2011،ص4.

ثانيا:طرق علاج مشكلة البطالة.

لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأسباب ونوع المشكلة،ومن ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة ومن بين أهم الحلول المقترحة مايلي:[1]

_توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع وتدعيم الإستثمارات وزيادة حجمها،والذي يعني بالظرورة زيادة الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة؛

_توفي الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية؛

_إستحداث مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية تتميز بوفرة العمالة وإنخفاض تكلفتها؛

_الحد من ظاهرة الإستيراد العشوائي للبضائع التي يحتاجها المواطن والتي يمكن تصنيعها داخل القطر المحلي وتوفير مستلزمات أحسن لتصنيعها؛

_زيادة معدل النمو الإقتصادي وتشجيع النمو الذي يستهدف التشغيل الكامل؛

_تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من البنوك لإقامة المشروعات الصغيرة.

- كما كان للجانب الإسلامي إسهام كبير في معالجة مشكلة البطالة حسب منظوره ومن بين الحلول المقترحة مايلي:[2]

_إقراض البطالين مال يسخر في مشروع مصغر حتى تضمن عودة هذا المال في المستقبل ومساهمته هو أيضا في تمويل صندوق الزكاة؛

_وضع مشاريع تنموية من الناحية الإجتماعية والإقتصادية؛

---

[1] مريم مرابطي،سلمى بتيجي،**تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة لنيل شهادة ماستار في العلوم الاقتصادية،جامعة 8ماي1945،قالمة،2017،ص37.

[2] بالاعتماد على مرجعين:

-محمد عبد الله معازي،**البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها"دراسة مقارنة"**،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005،ص178.

_بن حبيب عبد الرزاق وسعيد طارق،الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مذاخلة بعنوان صندوق الزكاة ودورها في تفعيل سياسات التشغيل عرض نموذج الجزائر**،جامعة تلمسان،يومي13و14أفريل 2011، ص24.

_مساندة الشباب في مشاريعه من خلال التأطير والمراقبة؛

_كما أن للوقف أهمية بالغة في مواجهة المشكلات الإجتماعية وتمويل مشروعات البر والخير، إظافة إلى قيام هذا المورد بتمويل كثير من المرافق العامة التي تحتاجها الدولة والتي تعجز مواردها عن الوفاء بها.

المطلب الثالث:البطالة والتشغيل في الفكر الاقتصادي.

لقد حظي موضوع البطالة بإهتمام المفكرين الإقتصاديين على إختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها فمنها ماهو تقليدي ومنها ماهو حديث وهذا ماسنتطرق إليه في هذا المطلب .

1_ البطالة في الفكر الكلاسيكي:

ترى المدرسة الكلاسيكية وفقا لروادها آدم سميث وريكاردو وغيرهم أن ظاهرة البطالة هي ظاهرة مؤقتة سرعان ماتختفي، وذلك بسبب وجود الخفية أو جهاز الثمن أو ميكانيكية السعر،فمع ظهور البطالة سوف تنخفض الأجور وبالتالي يقبل أصحاب العمل على إمتصاص البطالة ومع إختفاء البطالة سوف ترتفع أجور العمال مما يؤدي إلى تسريح عدد منهم وهكذا تتحكم الأسعار والأجور في وجود البطالة وإختفاءها وفقا لهذه المدرسة.[1]

[1] جميل أحمد محمود خضر واخرون،**البطالة الأسباب والأثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"**،مرجع سبق ذكره،ص17.

الشكل رقم1:البطالة وتوازن سوق العمل عند الكلاسيك.

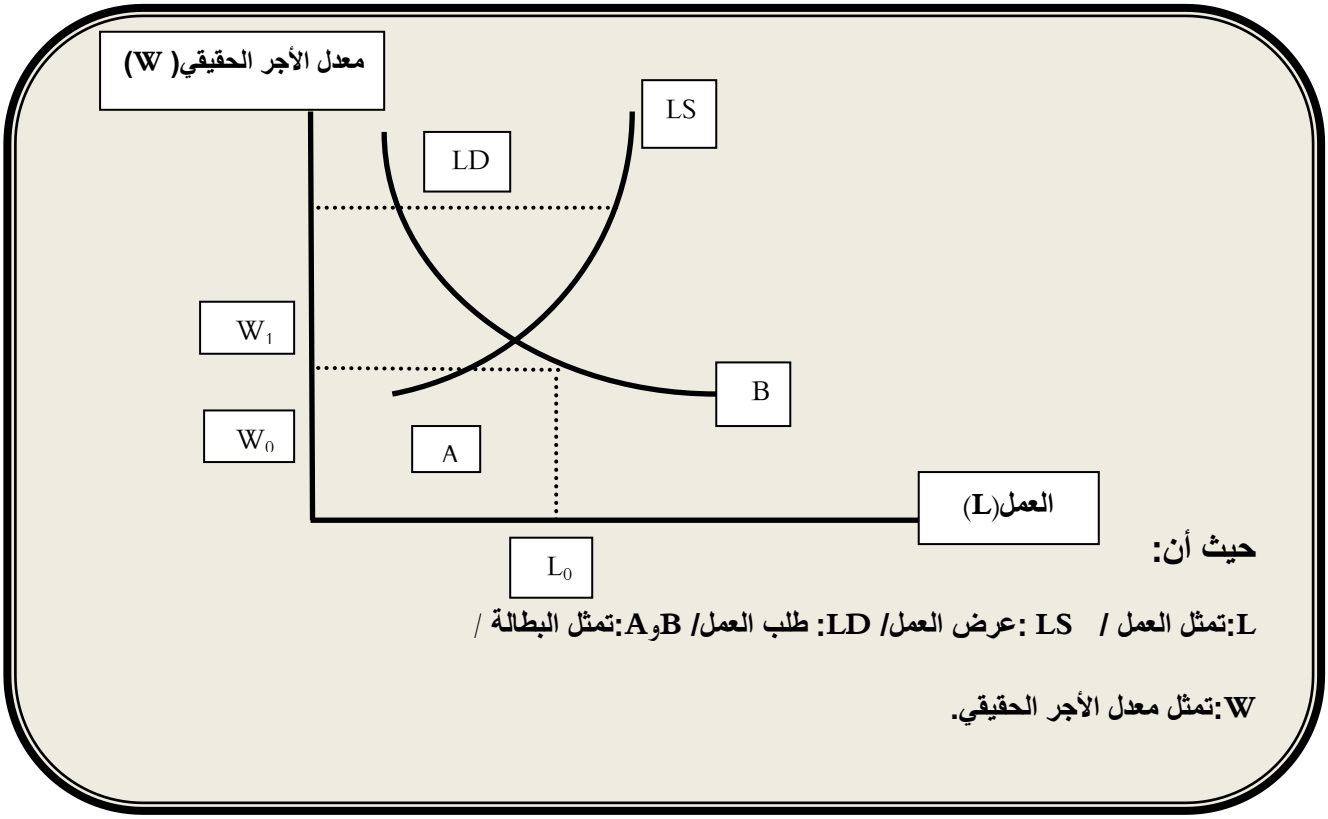

المصدر:عبد الرزاق جباري،**أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012** مرجع سبق ذكره،ص30.

من خلال الشكل السابق يرى الكلاسيك أنه إذا قامت النقابات العمالية برفع الأجور الإسمية مع ثبات المستوى العام للأسعار فإنه سيرتفع الأجر الحقيقي إلى(W1)، فتنشأ بذلك بطالة إختيارية مقدارها المسافة بين النقطتين(AB) أين يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه(LS>LD) وهذا بسبب عدم مرونة الأجر الإسمي في الإتجاه النزولي، مما يجعله سببًا في نشأة مثل هذا النوع من البطالة.

وعليه إذا وافقت النقابات على تخفيض الأجور الإسمية فإن هذه البطالة ستختفي ومن ثم فمرونة الأجور والأسعار كفيلة بالقضاء على البطالة وإعادة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

2_البطالة في الفكر الكينزي: يتحقق التوازن عند كينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي أي أن إنخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يسبب في إرتفاع الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة.

أما عرض العمل فهو مرتبط بمعدل الأجر الإسمي(W)، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الإسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب عدم معرفتهم لمستوى الأسعار ومن ناحية أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة لأن إنخفاضها سيؤدي إلى إنخفاض دخل العمال.

وبالتالي إنخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق،وعليه فإن سر وجود البطالة حسب كينز يكمن في أن حالة التوظيف الكامل ماهي إلا حالة خاصة جدًا،وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب.[1]

[1] ناصر دادي،عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير،2004،جامعة الجزائر،ص43.

الشكل رقم2:البطالة وتوازن سوق العمل عند كينز.

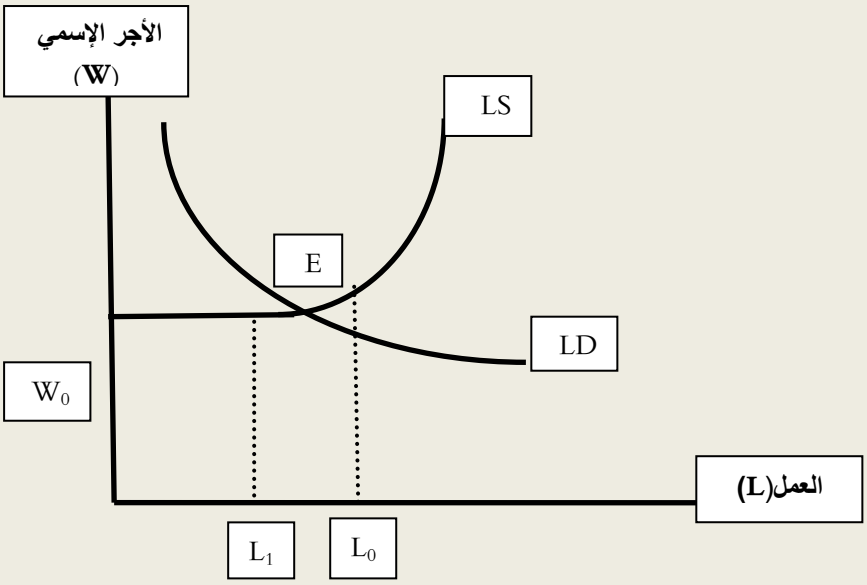

بحيث أن:

L :عبارة عن العمل /W:الأجر الإسمي /LS:عرض العمل /LD:طلب العمل / E:توازن العرض والطلب.

المصدر: شلالي فارس،**دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004**،مذكرة ماجستير،2004،جامعة الجزائر،ص26.

من خلال الشكل السابق إن التوازن بين عرض العمل(LS)وطلبه (LD) يتحقق عند النقطة(E) بحيث هنا لافائض في عرض العمل المقاس بالفرق بين(L_0_L_1). هذا يعني التشغيل غير كامل لأنه يوجد عمال مستعدون لقبول العمل عند معدل أجر أدنى(W_0)، وهذا يعبر عن وجود البطالة غير إرادية أو إجبارية، وحتى يتحقق التشغيل الكامل عند كينز يجب أن يتقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطة(E) عندها لايوجد فائض في عرض العمل عند الحد الأدنى من الأجر النقدي(W_0).

3_البطالة في الفكر النيوكلاسيكي: حيث يعد النيوكلاسيك إمتدادًا للفكر الكلاسيكي،ولهذا فإنهم يؤمنون بالحرية الإقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل وذلك حسب ماجاء في قانون ساي للأسواق بحيث أنه في حالة زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها من شأنها أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض، وهذا يعني أنه في حالة زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى إنخفاض الأجر الحقيقي ومن ثم تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة.

وطبقا لذلك فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق.[1]

4_ البطالة في الفكر الحديث:ظهرت عدة نظريات حديثة تناولت موضوع البطالة بنظرة جديدة نذكر منها:[2]

- ✓ **نظرية البحث عن العمل**: ترجع صياغتها إلى مجموعة من الإقتصاديين، ولقد فسرت هذه النظرية البطالة على أنها نتيجة البحث عن فرص العمل في أسواق تسودها معلومات غير تامة يتطلب الحصول عليها ثمنًا باهظًا.

ولقد ساعدت نماذج البحث عن العمل على تفسير البطالة خاصة عند الشباب الداخلين الجدد في سوق العمل،كما تعرضت هذه النظرية إلى إنتقادات من بينها عدم تطابقها مع الواقع الإقتصادي لأنها أعتبرت أن البطالة إختيارية.

- ✓ **نظرية إختلال سوق العمل**: تتشابه هذه النظرية مع النظرية الكلاسيكية إذ تعترف بنوعين من البطالة وهما الإختيارية والإحتكاكية،وتتوافق مع الفكر الكينزي في كون البطالة إجبارية وتعمل هذه النظرية على تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات القائمة بين سوق العمل والسلع.
- ✓ **نظرية تجزئة سوق العمل**: تفترض هذه النظرية وجود سوق رئيسي وسوق ثانوي وأن عنصر العمل لديه القدرة على الإنتقال والتحرك داخل كل سوق.

حيث أن السوق الرئيسي هو سوق المؤسسة كبيرة الحجم التي تستخدم فنونًا إنتاجية كثيفة من رأسمال ويد عاملة على درجة عالية من المهارة. أما السوق الثانوي فهي سوق لمؤسسة صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، وهذا السوق يتعرض إلى تقلبات وفقًا لظروف النشاط الإقتصادي ومن ثم يكون العمل في السوق أكثر عرضة للبطالة.

[1] علي عبد الوهاب نجا،محمد السريتي،**النظرية الإقتصادية الكلية،الدار الجامعية**،الاسكندرية،2008،ص298.
[2] عبد الغني دادن،محمد عبد الرحمان بن طحين،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**،مجلة الباحث،العدد10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012،ص178.

✓ **نظرية فليبس**:يرى فليبس من خلال مايعرف بمنحنى فليبس أن العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة في المدى القصير حيث يسعى إلى تحقيق إمكانية وصول المجتمع إلى مستوى التشغيل الكامل مع التغير في الأجور والأسعار وعلى هذا تم إعتبار البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم.

أين يعتبر هذا الأخير الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التشغيل الكامل، ولذلك يرى فليبس إمكانية تحقيق معدل بطالة مقبول مع معدل تضخم معتدل، أو بمعنى آخر يرى حتمية وجود بطالة مع تضخم في آن واحد فمحاربة أحدهم يكون على حساب الآخر لذا يرى أنه لابد من التوفيق والإعتدال بينهما.[1]

الشكل رقم03:منحنى فليبس.

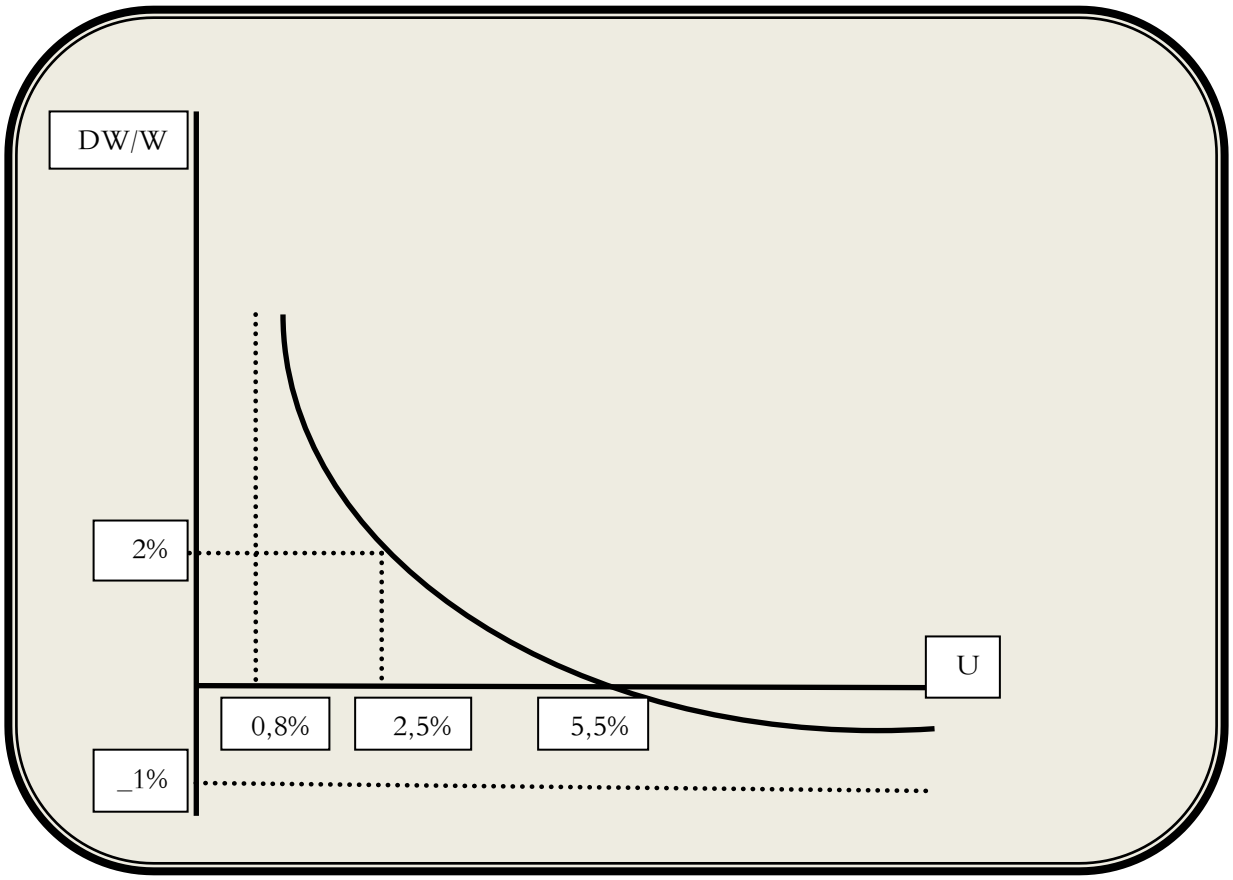

المصدر:عقون سليم،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة،دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره،ص35.

[1]سليم مجلخ،**محددات البطالة في الجزائر –دراسة تطبيقية-**،مجلة جامعة الشارقة،دورية علمية محكمة،المجلد13،العدد2، ربيع الأول1437ه،ديسمبر 2016م،ص68.

من خلال هذا الشكل يقدم لنا صورة توظيحية للعلاقة العكسية التي تربط بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية(التضخم)،حيث لوحظ أن تلك العلاقة غير خطية بمعنى أنه تقع ضمن خطي مقاربة أو نهاية.

الأول: ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لانهائية وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%.

الثاني:ويوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ الحد الأدنى1_% وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع عرض العمل في سوق العمل أي 100%.

أيضا من خلال هذا الشكل نلاحظ أنه تكون معدلات التغير في الأجور النقدية مرتفعة عند إنخفاض معدل البطالة وتكون معدلات التغير في الأجور النقدية منخفضة عند إرتفاع معدلات البطالة، كما أن منحنى فليبس يقطع المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر ب5.5% وهو المعدل الذي يضمن إستقرار في الأجور الإسمية أي أن ذلك المعدل الذي لايرافقه زيادة في معدل الأجور.

المبحث الثالث:الأدبيات السابقة للدراسة.

هناك مجموعة من الدراسات تناولت دراسة موضوع سياسة التشغيل ودورها في تقليص البطالة في الجزائر وفيمايلي عينة من الدراسات التي إعتمدت عليها في جمع المعلومات وفهم الموضوع وهي موضحة كمايلي:

المطلب الأول:الدراسات المحلية للموضوع.

❖ **دراسة عبد الرزاق جباري(2015): أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001_2012في مذكرة مجستار في الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة.**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان إن كانت سياسة التشغيل التي تعتمدها الجزائر في مكافحة البطالة تستجيب إلى ضوابط الإستدامة في ظل التحديات الداخلية من خلال بناء نموذج متوازن بين العرض والطلب في سوق

العمل،أوخارجية في ظل الأزمات الإقتصادية العالمية الناتجة عن نظام العولمة الليبرالية إظافة إلى التعرف على أهم البرامج والآليات التي تبنتها سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة البطالة خلال الفترة2001_2012.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع غير الرسمي في الجزائر ساهم في التقليل من حدة البطالة والفقر بمعدل 45% في الفترة 2000_2007 ولكن تنامي هذا الأخير ستكون له أثار سلبية على الإقتصاد الوطني.

إظافة إلى أن سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر تقوم على ركيزتين أساسيتين وهما ترقية العمل المأجور،من خلال برامج الوكالة الوطنية للتشغيل وبرامج وكالة التنمية الإجتماعية من جهة، وتشجيع المبادلات الفردية على إستحداث مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة من خلال أجهزة وصناديق دعم التشغيل والاستثمار وصندوق الزكاة وهذا بتشجيع روح المقاولاتية من جهة أخرى.

❖ **دراسة مدلس شكري(2018):آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000–2014 في أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع تشغيلية الموارد البشرية التي تعني ضمان العمل الفعال والمنتج وبصورة دائمة، ويتعلق الأمر بالدولة التي ينبغي لها أن توفر برامج تكوينية ملائمة وأن توفر فرص إستثمار جديدة فضلاً عن المؤسسات التي يجب أن تأخد على عاتقها مسؤولية ضمان العمل الدائم للعاملين بها في إطار برامج تطوير الكفاءات أو عن طريق مساعدتهم على إنشاء مشاريع خاصة عندما يستحيل بقاؤهم فيها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشغل في الجزائر بصفة عامة وآليات الشغل بصفة خاصة لاتساهم بصورة واضحة في تحقيق النمو الإقتصادي، حالها في ذلك حال جميع الإقتصاديات الريعية التي تعتمد على الدخل المتاني من الثروة ويكون العمل فيها بصفة عامة غير منتج يغلب عليه الطابع الإجتماعي.

المطلب الثاني: الدراسات العربية للموضوع.

❖ **دراسة جميل أحمد محمود خضر وآخرون (2013): تحت عنوان البطالة الأسباب والأثار–دراسة حالة المملكة العربية السعودية–.**

أين تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العناصر المسؤولة عن مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية ودراسة كل السياسات والآليات التي تنتهجها الحكومة السعودية للتغلب على هذه المشكلة.

تم في آخر هذه الدراسة التوصل أنه لتقليص حدة البطالة في السعودية لابد من تعديل السياسات والآليات والأنظمة المستعملة من طرف الحكومة.

❖ **دراسة أحمد سليمان الخصاونة(2015): في كتابه إقتصاديات العمل والبطالة"دراسة حالة الأردن"1973 –2009).**

أين تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إقتصاديات العمل والبطالة وكيفية معالجتها للوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل أين قام بدراسة رأس المال البشري وسوق العمل الأردني لتحليل هيكل البطالة خلال فترة الدراسة وأسباب إرتفاع معدلات البطالة في المملكة الاردنية الهاشمية.

وفي آخر هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه من بين أهم أسباب إرتفاع البطالة في الأردن راجعة إلى عزوف الأردنيين عن بعض المهن وتفضيلهم للعمل في الأعمال الإدارية والمكتبية دون غيرها إظافة إلى الإعتماد على العمالة الوافدة أين أصبحت تشكل قوة العمل في السوق العمل الأردني،كما إقترح صاحب هذه الدراسة في آخر

عمله أنه على المملكة الأردنية الهاشمية التخلي عن العمالة الوافدة وإحلال العمالة الأردنية محلها وتحسين شروط وظروف العمل في القطاعات التي يعزف عنها الأردنيون حتى تتمكن الأردن في الأخير إلى تقليص معدلات البطالة.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية للموضوع.

❖ دراسة Inga Person وYves Bourdet "سياسات التوظيف ومدة البطالة" –مقارنة بين فرنسا والسويد.

أين جاءت هذه الدراسية في شكل تسائل وهو لماذا تعاني الدول الأوربية من مستويات مختلفة من البطالة طويلة الأجل؟

تم في آخر هذه الدراسة التوصل أن لسياسة التوظيف تأثير على معدل البطالة سواءًا على المدى القصير أو الطويل إظافة إلى سياسة التوظيف تختلف حسب الفئات العمرية وفعاليتها في تقليص معدلات البطالة في الدول.

وماجعل البطالة في مستويات مختلفة بين الدول هو نوع سياسات التشغيل المطبقة في البلد منها ماهو سياسة إيجابية وأخرى سلبية.

❖ دراسة المنظمة الأوروبية من أجل التكوينETF(2014) : "سياسة التشغيل وبرامج سوق العمل النشطة في الجزائر".

أين هدفت هذه الدراسة لتشخيص مختلف سياسات التشغيل النشطة في الجزائر والبحث عن النقائص التي تشوبها وأهم الأسباب وراء عجز هذه البرامج عن معالجة الإختلالات في سوق العمل والناتجة عن مناخ أعمال عاجز.

تم التوصل إلى ظرورة التنسيق بين جميع القطاعات بالشكل الذي يسمح لتحقيق التوازن في سوق العمل إظافة إلى ظرورة القيام بإصلاحات على برامج التشغيل المعتمدة في الجزائر وخاصة القطاع الخاص.

❖ القيمة المظافة:

تم إستعراض مجموعة من الدراسات السابقة وقد كانت بعض الدراسات تناولت سياسات التشغيل كأحد متغيرات الدراسة المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية مثل التنمية المستدامة والنمو الإقتصادي والأخرى تناولت البطالة كأحد متغيرات الدراسة.

وقد تم التوصل إلى:

أنه تعددت أهداف الدراسات والمناهج والأدوات المستخدمة،وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث تناولها لموضوع حديث من حيث فترة الدراسة2000-2019 وهذا مالم تعالجه الدراسات السابقة،أيضا إعتماد هذه الدراسة على تحليل متغيرات الدراسة بالاستعانة بمختلف الارقام والنسب والإحصائيات من أجل تقريب الفكرة وفهم الموضوع فهمًا جيدًا. أما ماتم الإستفادة منه بخصوص الدراسات السابقة هو تدعيم دراستنا من خلال الوقوف على سياسات التشغيل المعتمدة في الجزائر، بالإظافة إلى الوقوف على أسباب البطالة والتعرف على الآليات الفعالة لتقليص معدلات البطالة.

خاتمة الفصل:

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بهذه الظاهرة،نظرًا لأهميتها الكبيرة في إقتصاديات الدول حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن أغلب التعاريف تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة ورغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها،كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها من بيئة إلى أخرى.

وبعد سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة تبين أن هناك جدلاً وإختلافاً بين الإقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع خاصة في تحديد نوعية البطالة الواقعة وطريقة القضاء عليها وتحقيق مستوى التشغيل الكامل.

ومن أجل الوصول إلى هدف التشغيل وتقليص معدلات البطالة يتحقق هذا بالإعتماد على تدخل الدولة في السوق لإعادة التوازن من خلال صياغة برامج الإنعاش الإقتصادي و ذلك بوضع سياسة التشغيل تتضمن مجموعة من صيغ التشغيل والتكوين، والاهتمام بالسياسات الاقتصادية للتشغيل بالإعتماد على آليات وبرامج ومخططات عملية لمكافحة البطالة وهذا ماسنتطرق إليه في الفصل القادم.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعد البطالة من بين الأزمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي لاتخلو منها كافة دول العالم بما فيها الجزائر، ومع تعدد أسباب الظاهرة فقد حاولت الحكومة الجزائرية العمل على تقليص منها عبر عدة أجهزة وبرامج مست جميع القطاعات ومختلف المناهج والطرق إظافة إلى الصيغ التي إستحدثتها سواءًا ماتعلق بالتشغيل المباشر والغير مباشر الموجه لمختلف فئات المجتمع من طالبي العمل سواءًا تعلق الأمر بحاملي الشهادات الجامعية والتكوين المهني والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين العالي والمتوسط وحتى بالنسبة لمن هم دون تأهيل،بغية تغطية مختلف شرائح المجتمع.

وتأتي هذه الدراسة لتوضيح برامج وآليات التشغيل التي إعتمدت في هذا الجانب من خلال عرضنا في هذا الفصل الذي إرتأينا فيه أن نقوم بعرض واقع سياسة التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من2000إلى 2019مع عرض آفاق هذه السياسة في المستقبل،حيث يتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث متمثلة فيمايلي:

تناول المبحث الأول آليات الإصلاح الإقتصادي وواقع التشغيل في الجزائر من خلال التطرق إلى برنامج دعم النمو الإقتصادي(2000_2009)وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي(2010_2014) إظافة إلى البرنامج الخماسي الأخير(2015_2019) مع إبراز دور هذه البرامج في تقليص البطالة أما المبحث الثاني فخصصناه للآليات المنتهجة في شكل أجهزة سواءًا ماتعلق بتنمية المبادرات المقاولاتية أو ترقية الشغل المأجور إظافة إلى الأجهزة المستحدثة لتوفير مناصب الشغل المؤقتة وفي المبحث الثالث تناولنا فيه تقييم لأداء سياسة التشغيل في الجزائر مع التطرق إلى أهم الآفاق الإيجابية التي من الممكن أن تتوصل إليه سياسة التشغيل في سوق العمل الجزائري.

المبحث الأول:آليات الإصلاح الإقتصادي وواقع التشغيل في الفترة 2000_2019.

إن توجه الحكومة الجزائرية نحو الظام الرأسمالي وإعتمادها لنمط خوصصة المؤسسات وإنسحاب الدولة بصفة كاملة في جميع النشاطات الإقتصادية لفائدة القطاع الخاص، أدى إلى تدهور وتفكيك إقتصادها حيث عرفت البطالة إنتشارًا واسعًا وكان هذا نتيجة تسريح العمال، وأمام هذه المشاكل التي تتخبط فيها المؤسسات عملت الدولة على إعادة تنظيم المؤسسات وفتح المجال للإستثمار لخلق مناصب شغل جديدة، وذلك من خلال إنتهاج سياسة تشغيلية جديدة من خلال التركيز على العاطلين عن العمل من أجل تسهيل عملية إدماجهم في عالم الشغل،وتركز أيضا على خلق النشاطات المهنية ورفع الحواجز البيروقراطية لتمويل مشاريع الشباب من قبل البنوك حيث يتم التركيز على جهاز واضح للمراقبة والمتابعة وكذا التسيير إلى حركية اليد العاملة عبر الوطن.[1]

وعليه بادرت الحكومة بتنفيد سياسة الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج توطيد النمو الإقتصادي إظافة إلى البرنامج الخماسي الأخير وهذا ماسنحاول تلخيصه في هذا المبحث مع إبراز دور هذه البرامج في خفض نسب البطالة في الجزائر وهي كالتالي:

المطلب الأول:برامج دعم النمو الإقتصادي(2000_2009).

إن المتتبع للأوضاع الإقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية إتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيد سياسة إقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقًا،هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي.[2]

الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومة الإستثمارية، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيد برنامجين تمثلا في برنامج الإنعاش الإقتصادي(2000_2004) والبرنامج التكميلي له(2005_2009).

[1] سعدية زايدي،**سياسات التشغيل في الجزائر-دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي-**،مرجع سبق ذكره،ص85.

[2] سقاي محمد الصديق،**محددات البطالة-دراسة قياسية-**،مذكرة ماستار أكاديمي في الإقتصاد الكمي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018،ص45.

أولاً:برنامج الإنعاش الإقتصادي2001_2004.

يعتبر هذا البرنامج أهم وأضخم برنامج نمو أين رصدت له مايقارب 525مليار د.ج أي 7.7مليار دولار،حيث يكتسي أهمية بالغة من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية،بغية تحقيق التوازنات الإقتصادية الكبرى وتهيئة الأرضية المناسبة للمنافسة الشديدة لمباشرة شراكتها مع الإتحاد الأوروبي والقضاء على البطالة.وكان الهدف من هذا البرنامج هو تحقيق ثلاث أهداف أساسية متمثلة في:[1]

_الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

_تحديث البنية الأساسية للإقتصاد الوطني لتوفير المناخ للإستثمار الأجنبي؛

_توفير المزيد من مناصب شغل للتخفيف من البطالة التي بلغت مستويات حرجة.

وفيمايلي جدول يوضح ميزانية برنامج الإنعاش الإقتصادي موزعة عبر عدة قطاعات حسب الأهداف المسطرة في البرنامج.

جدول رقم01:مضمون مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي2001_2004.

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية .	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية.	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	_	_	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001،ص87.

[1] سامية فقير،محمد أمين لعروم،**مداخلة بعنوان فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل المنتجهة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص11.

إن الجدول أعلاه يبين لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا مايدل على عزم الحكومة تدارك العجز الحاصل في هذا القطاع مما يساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل،كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية38.8% من إجمالي المخصص للبرنامج هذا دليل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ.

فيما يخص دعم الإصلاحات فقد حضي ب8.6% من إجمالي المبلغ وجه أساسًا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.[1]

ومن خلال جملة هذه القرارات تبين أن الهدف وراء هذا البرنامج هو إمتصاص أكبر قدر ممكن من البطالة وتوفير اليد العاملة من أجل هذا.

حيث أن أكثر من90%من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش وجهت لمختلف القطاعات المحركة للشغل أما فيما يتعلق بالنسبة المتبقية10% وهو مايقارب80مليار دينار جزائري، فقد وجه مباشرة لتفعيل السياسات التشغيلية ومؤسستها فقد تحصلت الوكالة الوطنية للتشغيل على0.3 مليار دينار جزائري لتعزيز الهياكل المكونة للوكالة تم تجهيزها وكالة جهوية،كما تحصل برنامج الأشغال العمومية ذات الكثافة العالية لليد العاملة على مبلغ 9مليار دينار جزائري، لتعميمه على مختلف المناطق التي لديها إرتفاع معدل البطالة، والذي أدى إلى إنشاء مايعادل 751812منصب شغل أيضا من خلال هذا البرنامج تم إنشاء 292882منصب عمل مؤقت و464930منصب دائم، أي بنسبة معتبرة تصل إلى42.5% وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب الشغل في قطاع الفلاحة46.3% الصيد وموارده14.2% وبدرجة أقل السكن وأشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة9.81% وبالتالي فإن هذا البرنامج حقق أهدافه وبزيادة قدرها 38662منصب شغل.

من خلال هذا البرنامج وبعد تفعيله سجلت الحكومة الجزائرية تراجعًا محسوسًا لمعدلات البطالة وإنتقالا فريدًا من نوعه مقارنة بالسنوات السابقة. حيث وصل عدد البطالين عام2001حوالي2.3مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3%من إجمالي الفئة النشطة وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول النشاط والشغل والبطالة، بلغت نسبة البطالة23.7% مسجلة إنخفاضا قدره أربعة نقاط مقارنة سنة2001، حيث أن عدد البطالين بلغ2078270 عاطل في سنة 2003بتراجع قدره 261179 مقارنة بسنة 2001، إستمرت

[1]سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة-دراسة قياسية تحليلية-**،مرجع سبق ذكره،ص69.

البطالة في الإنخفاض حيث قدر عدد البطالين سنة 2004حوالي 1.7 مليون عاطل عن العمل بنسبة 17.7مسجلة تراجعا قدره 406736مقارنة بسنة2003.[1]

ثانيا:البرنامج التكميلي لدعم النمو2005_2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرنامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيدها في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، ولقد خصص له مبلغ40202.7مليار د.ج أي مايقارب150مليار دولار وزع هذا الغلاف المالي على مجموعة من القطاعات وهذا بغية تحقيق جملة من الأهداف من بينها مايلي:[2]

_تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

_تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

_تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛

_رفع معدلات النمو الإقتصادي.

تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو على خمسة برامج فرعية، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم02:مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009.

القطاعات	المبالغ بالملايير دج	النسب%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1.908،5	%45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	150،00	%40.5
برنامج دعم التنمية الإقتصادية	10،15	%8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4،0	%48
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للإتصال	50،0	%1.1
المجموع	4.202،7	%100

المصدر: غرزي سليمة،**دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2008،ص129.

[1] بن فايزة نوال،**إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005**،مذكرة ماجستير في الإقتصاد الكمي،جامعة الجزائر،2009،ص58.

[2] ليندة كحل الراس،**سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**،مذكرة ماجستير في تخصص نقود وبنوك،جامعة الجزائر3،سنة2014،ص141.

يبين لنا الجدول أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يحتل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج،وزع هذا البرنامج على عدة قطاعات السكن،التربية،مشاريع التنمية المحلية،التعليم العالي، يحتل برنامج تطوير المنشآت الأساسية حوالي من إجمالي البرنامج ويأتي قطاع النقل في أولوية إهتمامات هذا البرنامج ويليه قطاع الأشغال العمومية.

أما برنامج دعم التنمية الإقتصادية فيتضمن 5قطاعات رئيسية تتمثل في الفلاحة،الصناعة،الصيد البحري،ترقية الإستثمار،السياحة ثم برنامج تطوير الخدمة العمومية والهدف منه تحسين الخدمة العمومية، أما برنامج تطوير تكنلوجيا الإتصال فكان يهدف إلى فك العزلة عن المناطق النائية.

يعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية،فقد إلتزم رئيس الجمهورية بإنشاء مليون منصب شغل خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 منها مليون منصب الأعوان الإقتصادية والتشغيل العمومي ومليون منصب معادل مناصب الشغل في إطار البرامج ذات الكثافة العالية من اليد العاملة، وعلاوة على ذلك يظهر الإهتمام بالتشغيل لدى المتعاملين الإجتماعيين وقد إقترح الإتحاد العام للعمال الجزائريين إنشاء صندوق دعم الإستثمار للشغل الخاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن الملاحظ إذن تضافر وجهات النظر حول ضرورة منح الأولوية لمسألتي التشغيل والبطالة، وفيمايلي جدول يوضح نسب التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو.[1]

جدول رقم03: نسب التشغيل والبطالة خلال فترة برنامج دعم النمو 2005_2009.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النشاط%	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
نسبة التشغيل %	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
نسبة المشتغلين%	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8

المصدر: تومي عبد الرحمان،مرجع نفسه،ص10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسب التشغيل في الفترة 2005_2009في تزايد مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية2.95%ونجم عن ذلك إنخفاض نسبة البطالة التي إستقرت في حدود 10.2%سنة2009.

[1]تومي عبد الرحمان،**مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة2001-2014**،الملتقى **الوطني** الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر،يومي11و12نوفمبر، 2014،ص9.

كما أن قطاع التجارة والخدمات التجارية حقق أعلى نسب نمو العمالة المشتغلة عكس قطاع الفلاحة الذي تضرر بفعل الظروف المناخية،كما شهد قطاع الصناعة نفس الوضعية بسبب ضعف أدائه وعدم إستفادته من الفرص التي توفرها السوق المحلية، حيث أثر هذا البرنامج على مستوى التشغيل من خلال زيادة نسبة العمالة المشتغلة ككل.

جدول رقم04: مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005_2009.

التعيين	مناصب الشغل المستحدثة
مناصب الشغل التي إستحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات	3166374
مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات العمومية	571797
مناصب الشغل المستحدثة لدى الوظيف العمومي	675947
مناصب الشغل التي إستحدثتها في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك	155110
مناصب الشغل التي إستحدثتها في إطار عقود ماقبل التشغيل	225353
ترتيب المساعدة على الإندماج المهني	441914
مناصب الشغل المستحدثة في إطار القرض المصغر	428613
مناصب الشغل الدائمة سنويا المستحدثة في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة المكلفة	1865318
مناصب الشغل التي إستحدثتها في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي	66510
المجموع	5031692

المصدر: تومي عبد الرحمان،مرجع نفسه،ص10.

ومنه تحقيق الإلتزام الرئاسي المتعلق بتوفير مليوني منصب شغل حيث تم إستحداث 5031692 منصب شغل خلال الفترة(2005_2009) حيث تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والورشات التي تستخدم اليد العاملة الكثيفة،بالإظافة إلى برنامجي عقود ماقبل التشغيل والإدماج المهني.

المطلب الثاني:برنامج توطيد النمو الإقتصادي(2010_2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنداك وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية مايقارب17500مليار دينار جزائري.

من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ماتزال في قيد الإنجاز يستلزم برنامج الإستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين2010-2014 من النفقات 21214مليار دينار جزائري(أو مايعادل 286مليار دولار) وهو يشمل شقين إثنين هما:[1]

_إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية الطرق والمياه بمبلغ9700مليار دينار جزائري،يعادل 130مليار دولار.

_إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ11532مليار دينار جزائري، أي مايعادل 156مليار دولار.

كما يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:تحسين التنمية البشرية،مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،دعم تنمية الإقتصاد الوطني،التنمية الصناعية،تشجيع إنشاء إنشاء مناصب الشغل،تطوير إقتصاد المعرفة.

أما بخصوص توزيع تلك المخصصات فندرجها في الجدول الموالي:

جدول رقم05 : المخصصات الأولية لمخطط التنمية الخماسي(2010-2014).

البيان	مخصصات البرنامج(مليار دج)	تراخيص البرنامج(%)
التنمية البشرية	10511	49.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	6688.7	31.5
تحسين الخدمات العمومية	1732.7	8.16

[1] دادان عبد الغني،بن طحين محمد عبد الرحمان،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970_2008** مجلة الباحث،العدد10،سنة2012،ص183.

التنمية الإقتصادية	1635	7.7
مكافحة البطالة	382	1.8
البحث العلمي والتكنلوجيات الجديدة للإتصال	284.5	1.34
المجموع	21234	100

المصدر: ميهوب مسعود،**دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين(1990–2015)**،أطروحة دكتورة،جامعة المسيلة،2017،ص164.

ومن خلال هذه المخصصات هدف السيد رئيس الجمهورية من خلال هذا البرنامج إلى إستحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد لآفاق2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل وفي هذا الإطار فإن برامج دعم إستحداث مناصب الشغل إستفادت من غلاف مالي قدره350مليار دينار لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم إستحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل المؤقتة لتضاف نتائج الدعم العمومي للتشغيل لحجم التوظيفات التي تمت في إطار تنفيد البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي أفرزها النمو الإقتصادي.[1]

وعليه تم تسجيل إنعكاسا على مستوى التشغيل والبطالة من خلال العدد المعتبر لمناصب الشغل التي تستحدثه مختلف القطاعات الإقتصادية سنويًا، فقد تم في سنة 2011 إستحداث 1935031منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الإقتصادية و396796منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة كما بلغ عدد العاطلين عن العمل أفريل 2014نحو 1151000 شخص أي مايعادل 10.6%على المستوى الوطني.

جدول رقم 06: تطور نسب التشغيل في مختلف القطاعات الإقتصادية لفترة(2010–2014).

القطاع / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	**11.67**	**10.77**	**11.24**	**10.6**	**9.5**
الصناعة	**13.73**	**14.24**	**13.56**	**13.32**	**12.6**
بناء وأشغال عمومية	**19.37**	**16.62**	**17.05**	**16.28**	**16.5**

[1]تومي عبد الرحمان، **مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة2001-2014**،مرجع سبق ذكره،ص ص6-7.

تجارة وخدمات وإدارة	**55.23**	**58.37**	**58.15**	**59.8**	**61.4**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: احمد ضيف وإبراهيم بالقلة،**أثر برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**،ورقة بحثيةمقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر،جامعة البويرة،يومي 11و12نوفمبر2014،ص15.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن النسبة المهيمنة على اليد العاملة هي قطاع التجارة والخدمات والإدارة العمومية الذي يمثل في المتوسط في حدود60% ويأتي بعد هذا القطاع مباشرة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يمثل في المتوسط الأكبر من 17% ونعلم بأن هذا القطاع ممول بالكامل من طرف الدولة وبالتالي مناصب الشغل فيه مرهونة بمدى إستقرار الإنفاق على هذا القطاع.

أما فيما يخص القطاعات الرئيسية التي تخلق القيمة المضافة وترفع من النمو الإقتصادي الحقيقي والمتمثلة في قطاع الفلاحة والصناعة نسبتها منخفضة جدًا مقارنة ببقية القطاعات.

وعلى أساس هذا الإنجاز سجلت نسبة البطالة ب10.6%مسجلة إرتفاعا قدره0.8% مقارنة بأفريل2014 ويعود إرتفاع معدل البطالة أساسًا إلى إرتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا الناجمة عن النمو الحاصل في هذا القطاع.

المطلب الثالث:البرنامج الخماسي(2015_2019).

في إطار إستكمال عمليات التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيدها إبتداءًا من سنة 2001، بنت الحكومة برنامجا جديدًا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالإقتصاد الوطني وخصوصًا الإنتاجي.

جاء هذا البرنامج في ظل تراجع أسعار البيترول في السوق الدولية، على عكس باقي البرامج السابقة أين كان سعر البترول في منحنى تصاعدي من سنة لأخرى وبالتالي فإن مداخيل الدولة تأثرت بفعل هذا التراجع غير أن

الدولة لاتزال تملك إمكانيات معتبرة حيث يبلغ إحتياطي الصرف200مليار دولار وصندوق ضبط الإيرادات 5600مليار دينار.[1]

هذا الأمر حتم على الدولة الجزائرية اللجوء إلى ترشيد النفقات من أجل تجاوز هذه الأزمة والمحافظة على المكتسبات المحققة والصمود في وجه هذه المعضلة.لذلك فقد تم تخصيص مبلغ مالي معتبر لهذا البرنامج قدر بحوالي 21000مليار دينار جزائري أي مايعادل 262.5مليار دولار كما تم فتح حساب رقم143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي هذا كما جاء في التعليمة رقم14 المؤرخة في 7سبتمبر2015حيث أشار إلى كل التسجيلات الخاصة بكل حساب وكيفية التعامل معها.

يسعى هذا البرنامج وراء تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيمايلي:

_مواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الإستثمارات المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

_ترقية ودعم الأنشطة الإقتصادية القائمة على المعرفة وذات القيمة التكنلوجية القوية ودعم المؤسسات المصغرة التي يبادر بها الشباب من حاملي الشهادات؛

_عصرنة الإدارة الإقتصادية ومكافحة المماطلات والسلوكيات البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

ومن بين الأهداف المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا يتعلق الأمر بتحسين الظروف المعيشية للسكان وإنجاز برامج تنموية هامة وكذا توسيع شبكات الطرقات والطرقات السريعة مع إيلاء أهمية خاصة لترقية المستثمرات الفلاحية لصالح الشباب.

كما سنتناول الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشآت الإجتماعية والإقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

رغم كل هذه التدابير والإقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين2015-2019إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية الشيئ الذي أثر على سياسة التشغيل حيث تراجعت عروض العمل خاصة في القطاع الوظيف العمومي.

[1]نسرين لعراش،**تراجع إنشاء المؤسسات في الجزائر بسبب الأزمة الإقتصادية**،صحيفة الجزائر اليوم،الجزائر،14ماي 2017 www.algazairalyoum.com،تم التصفح بتاريخ27ماي2020،على الساعة18،40.

كما تم اللجوء إلى بعض السياسات التي ساهمت بدورها في تقليص فرص العمل منها التخلي عن نظام التقاعد المسبق أو التقاعد النسبي وتجميد العديد من المشاريع التي كانت مبرمجة وإعادة النظر في قيمة الدعم الموجه لبعض المواد الخاصة منها الطاقوية، هاته العوامل أثرت على سوق العمل وأدت إلى عودة نسبة البطالة إلى الإرتفاع وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول والذي يعتبر الممول الوحيد للإقتصاد الوطني.

وبالتالي عجزت الحكومة الجزائرية على تحقيق أهداف المخطط الخماسي ولجأت إلى تجميد جل المشاريع التنموية.

وفي آخر هذا المبحث يمكننا القول بأن الهدف من وراء إعداد هذا المبحث هو محاولة تقديم حوصلة تعريفية لمجموعة البرامج المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية من خلال إبراز دور هذه السياسة في إنقاص معدل البطالة خلال الفترة 2000-2019 ومعرفة عدد المناصب الشغل التي أمكنت هذه البرامج تحقيقها على حساب الإمكانيات المالية المتوفرة في كل مرحلة من المراحل المطبقة.

وحسب ماجاءت به الإحصائيات السابقة فقد حققت هذه الآليات التشغيل المطبقة هدفه والمتمثل في إنقاص معدلات البطالة ومنه يمكننا الإستنتاج أن هذه الآليات ناجحة إلى حد ما.

المبحث الثاني:آليات التشغيل المنتهجة لتقليص معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

بعد سلسلة البرامج التي إتبعتها الجزائر في إطار تحقيق النمو الإقتصادي الذي بدوره قام بتقليص معدلات البطالة، قام،ت الجزائر في ذلك الوقت أيضًا بإنتهاج جملة من الآليات الأخرى التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف لكن هذه المرة في شكل صورة أخرى وهي في شكل أجهزة قائمة على التشغيل أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل.

من بين هذه الأجهزة منها ماهو قائم على أساس تنمية المبادرات المقاولاتية ومنها ماهو قائم على أساس ترقية الشغل المأجور إظافة إلى مجموعة التشغيل المستحدثة مؤخرًا التي حققت مناصب شغل مؤقتة وهذا ماسنحاول توضيحه بصورة مفصلة ودقيقة وذلك في حدود المعطيات الإحصائية المتوفرة من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية المبادرات المقاولاتية.

تتمثل أجهزة التشغيل القائمة على أساس تنمية المبادرات المقاولاتية في أجهزة:

ANGEM_ANDI _ANSEJ_CNAC وفي هذا الجزء من الدراسة سنقوم بالتعريف بهذه البرامج و الحصيلة التي أظافتها على معدلات البطالة وهي كالتالي:

أولاً: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ:

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيدي رقم 296/96الصادر بتاريخ 8سبتمبر 1996 وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.ونظراً لأهميتها الإستراتيجية فقد وضعت الوكالة تحت سلطة رئاسة الحكومة، على أن تمول الوزارة المكلفة بالتشغيل بمتابعة جميع نشاطاتها المتمثلة أساساً في:[1]

_دعم وتوجيه الشباب على خلق مشاريع ومصاحبتهم في تحقيقها؛

_إنشاء بنك المشاريع ووضع جميع أشكال المعلومة الإقتصادية،المهنية والقانونية تحت تصرف الشباب المقاول؛

_تطوير العلاقة بين مختلف الشركاء والأطراف المرتبطة بالوكالة؛

_تطوير شراكة بين مختلف القطاعات من أجل إستكشاف وتحديد فرص الإستثمار؛

_توفير مختلف أشكال التكوين الذي يحتاجه الشباب من أجل إنجاح مشاريعهم.

تستهدف هذه الوكالة شريحة الشباب البطال الذي يتراوح سنهم بين 19و35سنة، والذين يملكون من المؤهلات مايسمح لهم بإنشاء مشاريع فردية تؤدي على الأقل إلى خلق ثلاث فرص عمل دائمة.وإلى جانب الهدف الإقتصادي للوكالة والمتمثل في توفير الشروط الملائمة لخلق الثروة وتوفير مناصب شغل دائمة عن طريق المؤسسات المصغرة،تهدف الوكالة كذلك إلى تحقيق هدف إجتماعي ثقافي من خلال إمتصاص البطالة وإدماج الشباب في عالم الشغل وكذا ترسيخ ثقافة المقاولة وإنشاء المؤسسات المصغرة لدى الشباب.

تتواجد الوكالة في جميع مراحل إنشاء المؤسسة المصغرة بدءًا بصياغة المشروع ثم الموافقة عليه ثم متابعته إظافة إلى هذه الخدمات تقوم الوكالة بالمهام التالية:[1]

[1] مدلسي شكري،**آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000-2014**،أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة بسكرة،2018،ص146.

_تشجيع كل الأشكال وتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولي؛

_تتابع الإستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع؛

_إتاحة المعلومات الإقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛

_إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها وإستغلالها ؛

_تكفل جهات مختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

وفيمايلي جدول يوضح حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

جدول رقم 07: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لفترة(2000-2014).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المشاريع	7279	7087	5664	6691	10549	8645	8102
المناصب	20152	19631	14771	19077	30376	24500	22685
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المشاريع	10634	20848	22641	42832	65812	43039	40856
المناصب	31418	57812	60132	92682	129203	96233	69717

المصدر: مدلسي شكري،**آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000-**2014،مرجع سبق ذكره،ص161.

تشير الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة أن نسبة نجاح المشاريع الممولة من طرفها تجاوزت في المتوسط 95% وذلك نظراً للدعم والمرافقة التي يحظى بهما المستفيد منذ إنخراطه في الشروع وحتى بعد نجاحه وتوسيعه لنشاطه.بالإظافة إلى البرامج التكوينية التي توفرها الوكالة والتي تتعلق أساساً بكيفية وشروط إنشاء المؤسسة،التخطيط المالي،الإجراءات والأسس الضريبية.

[2] زكرياء مسعودي،**واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة1990-2010**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي،2012،ص196.

حيث أن الوكالة قد ساهمت منذ إنشائها سنة 1997 إلى غاية2014 في خلق 312611 مؤسسة أدت إلى توفير 760257وظيفة، إظافة إلى تحقيق بعض المشاريع الفاشلة التي كانت نسبية نوعًا ما.

أيضا من الملاحظ أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة في السنوات الأولى من إنشائها كان عدد صغير مقارنة بالسنوات الأخيرة وهذا راجع إلى إرتباط تمويل الوكالة بخزينة الدولة حيث يرجع سبب قلة المشاريع الممولة في بداية إنشاء الوكالة إلى كون خزينة الدولة تعاني من نقص الإيرادات ليرتفع عدد المشاريع تدريجيا من سنة لأخرى.

وذلك لإنتعاش أسعار البترول وزيادة الإيرادات العامة للدولة، ليرتفع بذلك عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة وقد تأكدت تبعية الوكالة للخزينة الدولة منذ بداية تهاوي أسعار المحروقات سنة2014إلى غاية2017 حيث شهدت الوكالة تراجعًا كبيراً في عدد المشاريع الممولة.

"وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال سنة2018سجلت تمويل 13ألف مشروع بمعدل 45مشروع كل يوم، وهو نفس الرقم المسجل خلال سنة 2019في حين باشرت الوكالة إستقبال مشاريع جديدة لم يتم إعتمادها من قبل لأول مرة.وأعلنت أنه يتم التركيز حالياً على المشاريع المتعلقة بالمؤسسة الناشئةRESTART والإبتكارات والطاقات المتجددة".[1]

- برنامج RESTART:[2]

حسب ماأفادت به الحكومة الجزائرية مؤخرًا وفق بيان له بأنه قد سمحت بإعادة بعث جهاز دعم تشغيل الشباب(ANSEJ) من خلال برنامج "رستارت" أين يهدف هذا البرنامج إلى الحصول على رؤية أفضل لوضعية المشاريع المدعمة عن طريق برنامج دعم تشغيل الشباب من خلال تشخيص صارم للجهاز والمستفيدين منه وكذا النتائج المسجلة،وترمي الأهداف الرئيسية المرجوة من هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي:

_تصحيح الإختلالات المسجلة؛

_تدعيم وتشجيع المؤسسات الصغيرة التي أوفدت بإلتزاماتها تجاه جهاز دعم تشغيل الشباب ونحو البنوك؛

_إعادة بعث المرقين للمتوقفين عن النشاط.

[1] تم التصفح الموقع الرسمي لجهاز دعم تشغيل الشباب،**www.ANSEJ.com**،26ماي2020 على الساعة14.50.

[2] إيمان كيموش، **هذه التخصصات الجديدة لأونساج خلال 2019**، مقالة على الشروقNEWS، في تاريخ 28جويلية2019.

ثانيا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالةCNAC:

إن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقيين،الذين تتراوح أعمارهم بين35-50سنة أين تقوم بالإجراءات التالية:[1]

_الإجراءات فعالة:وتضم هذه الإجراءات نشاطات المساعدة والدعم للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات ويتم التكفل بهذه الوظائف من طرف مركز البحث عن العمل ومركز دعم العمل الحر،والتي إنطلق نشاطها في سنة 1998.

_الإجراءات الغير فعالة: وتضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة ومراقبة المنظمين على الصندوق لمدة قدرها 23شهراً.

ومن الشروط الإستفادة من التأمين على البطالة مايلي:[2]

_أن يتراوح عمر البطال35-50 سنة؛

_التسجيل لدى الوكالة المحلية للتشغيل المتواجدة مقر سكناه؛

_عدم ممارسة أي عمل مأجور أو نشاط مهني؛

_القدرة على تقديم مساهمة مالية شخصية لإستكمال المشروع.

ومن بين مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة مايلي:

_إنشاء نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الإقتصادي الذين فقدو مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية إما بتسريح إجباري أم بتوقف نشاط المستخدم؛

_دعم إحداث وتوسع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين ثلاثين وخمس وثلاثين؛

_يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل.

---

[1] دحماني محمد أدريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-**،أطروحة ذكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة أبو بكر بالقايد،تلمسان،2013،ص227.

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتامين على البطالة ،**WWW.CNAC.DZ** تمت المشاهدة في 27ماي2020، الساعة16، 15.

لقد عمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في خلق عدد معتبر من المشاريع وصل عددها 140397مشروع وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2004-2017 منها 126494 مشروع خاص بالذكور و13903 مشروع خاص بالإناث لكن الشيئ الملاحظ هو إنخفاض حجم المشاريع التي يدعمها هذا الصندوق إبتداءاً من سنة 2013 حيث سجلنا تراجعاً في عدد المشاريع بأكثر من 33000مشروع،وسبب ذلك طبعاً هو تراجع الدعم الحكومي لهذا الصندوق.

فحسب الإحصائيات الواردة عن الصندوق فإن هذا الجهاز له تطور معتبر في عدد المشاريع خلال الفترة الممتدة2004-2017 حيث ساهم في خلق عدد معتبر من مناصب الشغل وصل عددها إلى حدود 292942 منصب منها 257661 منصب خاص بالذكور و35281منصب خاص بالإناث،لكن ونتيجة الإنخفاض الحاد في عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق فقد كان لذلك وقع سلبي على قطاع التشغيل من خلال تراجع عدد المناصب المستحدثة بأكثر من 182000 منصب شغل.[1]

ثالثا:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيدي رقم 14/04المؤرخ في 22جانفي2004 كهيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي،يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني تعود بداية إلى 1999إلا أنه لم يعرف في ضيغته السابقة إلى مابعد إلقاء الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع" تجربة القرض المصغر في الجزائر " وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع،الذي ضم عدداً معتبراً من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو عبارة عن قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنظم يهدف إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، يتقدر ب50000دج كحد أدنى ولايمكنه أن يفوق 400000دج.[2]

تتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة من خلال قيمها ب:

_تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛

[1]علي دحمان محمدو غيلاني عبد السلام،**سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول-دراسة حالة ولاية عين تموشنت-**،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة،العدد الثالث،جوان2018،ص133.

[2]سعدية زايدي،**سياسات التشغيل في الجزائر-دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي-**،مرجع سبق ذكره،ص ص 100و101.

_تدعم المستفيدين من القرض المصغر وتقدم لهم الإستشارة وترافقهم في تنفيد أنشطتهم؛

_منح قروض بدون فوائد؛

_ضمان متابعة الأنشطةالتي ينجزها المستفيدينمع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإظافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيد مشاريعهم.

وفيمايلي جدول يوضح نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل:

جدول رقم08 : نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في التشغيل خلال لفترة (2005-2014).

البيان / السنوات	عدد القوة العاملة المشتغلة	عددالوظائف المنشأة	نسبة المساهمة في التشغيل%
2005	8044220	4994	0.06
2006	8868804	38325	0.43
2007	8594243	64171	0.75
2008	9146000	127320	1.39
2009	9472000	218421	2.30
2010	9735000	295587	3.03
2011	_	400000	_
2012	_	600000	_
2013	_	850000	_
2014	_	180000	_

المصدر: من إعداد الطالبة بناءًعلى معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تبين الأرقام الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل المنشأة من طرف الوكالة سنة2005 هو4994 منصب شغل لينتقل إلى 38325 منصب شغل سنة 2006ثم إرتفع إلى أن وصل سنة2013إلى أزيد من 800ألف منصب شغل.

رابعا :الوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات ANDI:

هي مؤسسة ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب وقد تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيدي رقم282/01المؤرخ في 24سبتمبر2001 إلا أن أول إنشاء فعلي لها كان سنة 1993في إطار الإصلاحات الأولى التي باشرتها الدولة من خلال مرحلة التسعينيات والتي كانت تدعى بوكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار وقد تجسد الإنتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الإستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.[1]

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في:[2]

_ترقية الإستثمارات في الجزائر في الجزائر وفي الخارج؛

_تسجيل الإستثمارات؛

_ترقية الفرص والإمكانيات الإقليمية؛

_تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛

_دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم ؛

_تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني وتقييمها وإعداد إتفاقية الإستثمارات التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار الموافقة عليها.

جدول رقم09 : مناصب الشغل المستحدثة في إطار وكالةANDI.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب الشغل	17581	30463	51345	51812	30425	23462	24806	8150

المصدر: فاطمة بوسالم،نظال يدروج،**سياسات التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**،في مجلة البحوث والدراسات التجارية،العدد الثاني،سبتمبر2017،ص20.

[1] قميحة رابح،**سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية(2001-2012)**،مذكرة ماجستير في علوم السياسية،جامعة تيزي وزو،2013،ص123.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار**WWW.ANDI.dz**تم التصفح بتاريخ 27ماي 2020،على الساعة18.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه هناك تدبدب في عدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار هذه الوكالة وذلك من خلال الفترة الممتدة من2005-2014 وهذا مايعكس ضعف أداء هذه الوكالة وحتى إذا بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة طيلة الفترة السابقة1138412 منصب فلا يوجد مايضمن فرصة إستدامتها خصوصاً في ظل غياب عمليات المرافقة والمتابعة بعد إنشاء المشاريع الإستثمارية من قبل هيآت الدعم وهذا مايجعل الأرقام بلا معنى.

مايؤخد أيضا على المشاريع الإستثمارية الممولة والمجسدة في إطار هذه الوكالة،أنها عرفت تباينا وإختلالا في توزيعها الجغرافي،مما إنعكس على مناصب الشغل المستحدثة في كل منطقة حيث إستحودت المناطق الشمالية للوطن على مانسبته67% من عدد المشاريع الإستثمارية المنذزة والمقدرة عددها ب63804 مشروع،تليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 18% وأخيراً منطقة الجنوب بنسبة15% وهذا ما أدى إلى خلق عدم توازن في مناصب الشغل المستحدثة عبر مناطق الوطن، حيث أن 76% منها تركزت في الشمال، 14% في الهضاب العليا في حين لم تتجاوز نسبة 10%في الجنوب.

المطلب الثاني: أجهزة التشغيل القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور.

تتمثل أجهزة التشغيل القائمة على أساس ترقية الشغل المأجور في أجهزة:

ANEM_CPE_ADS_ESIL_TUP.HIMO وفي هذا الجزء من الدراسة سنقوم بالتعريف بهذه البرامج والحصيلة التي حققتها في توفير مناصب الشغل وتقليص معدلات البطالة.

أولاً: الوكالة الوطنية للتشغيلANEM:

تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص لأحكام المرسوم التنفيدي رقم06-77 المؤرخ في19محرم عام1427هـ الموافق ل18فيفري سنة2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل.

تعتبر هذه الوكالة من أقدم الهيآت العمومية للتشغيل في الجزائر وقد جاء القانون رقم04-90المؤرخ في 25ديسمبر2004 المتعلق بتنصيب العمل ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمل وتشغيلهم بإستثناء الأماكن التي لاتوجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات إستثناء أن تقوم بهذا الدور في حدود إختصاصاتها الإقليمية.

وتعتبر الوكالة المحلية للتشغيل هي الخلية الأساسية في هذا التنظيم وهي التي تستقبل المتعاملين معها سواء من طالبي العمل أو أصحاب العمل فبهذا فالوكالة تقوم وتلعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطالبين له.[1]

تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل المهام الآتية:[2]

_تنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان ذلك؛

_جمع عروض العمل والطلبات ووضعها في علاقة فيمابينها؛

_متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر في إطار التشريع والتنظيم المتعلقين بتشغيل الأجانب وتنظيم البطاقة الوطنية للعمال الأجانب وتسييرها؛

_ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الإتفاقيات والإتفاقيات الدولية في مجال التشغيل.

ثانياً: وكالة التنمية الإجتماعيةADS:

هي مؤسسة عمومية تمتع بالإستقلالية المالية،أنشئت بموجب المرسوم التنفيدي رقم96/232 المؤرخ في29جويلية 1996،وقد حدد قانونها الأساسي محاربة الفقر والتهميش كأحد أهم أهدافها الرئيسية،تشرف هذه الوكالة على مجموعة من البرامج منها ماهي موجهة للأفراد ومنها ماهي موجهة في شكل مشاريع تنموية.[3]

وتضم هذه الوكالة برنامجين هما:

أ_ برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية:وهي تضم جهاز الشبكة الإجتماعية الذي يحتوي على المنحة الجزافية للتضامن(AFS)،وكذا منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة(LAIG).

ب_برامج التشغيل والإدماج:وهي تشمل على برنامج عقود ماقبل التشغيل(CPE)،برنامج مناصب الشغل المأجور ذات المبادرة المحلية(ESIL) وبرنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد

[1]حمزة عبد القادر،**ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،سنة2014،ص120.

[2]بن فايزة نوال،إشكالية **البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة1990-2005**،مرجع سبق ذكره،ص88.

[3]فاطمة بوسالم،نظال يدروج،**سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**،مرجع سبق ذكره،ص13.

العاملة(TUP-HIMO)،حيث تشرف المديريات الولائية التشغيل التي أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيدي رقم02/50المؤرخ في 22جانفي2002 على تسيير هذه البرامج.

وسنتطرق لهذه البرامج بالتفصيل فيمابعد.

تتولى وكالة التنمية الإجتماعية القيام بعدة مهام هي:[1]

_تمويل جهاز دعم الدولة للفئات المحرومة(الشبكة الإجتماعية والتنمية الإجتماعية المرتبطة بتطبيق البرامج) ؛

_البحث والإستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهيئات من أي نوع سواء كانت ذات طابع وطني أو أجنبي أو دولي أو متعدد الجوانب الضرورية لتجسيد مهمتها الإجتماعية؛

_وضع شراكة مع المجتمع المدني وإشراك الجمعيات خاصة ذات الطابع الإجتماعي؛

_إنشاء علاقات تعاون مع المؤسسات الأجنبية الممثلة للشركاء المرتقين.

أ_برامج الدعم والمساعدة الإجتماعية:وهي تضم مايلي:[2]

1_**منحة الجزافية للتضامنAFS**:أنشأت هذه المنحة قصد مساعدة الفئات الفقيرة المتقدمة في السن أو تلك التي تعاني من الأمراض المستعصية والذين لايمكن لها مزاولة نشاط مهني يدر عليها دخل منتظم،إلا أنه وحسب دراسة أعدت من طرف المركز الوطني للدراسات والدراسات الخاصة بالتخطيط CENEAPفي سنة1999 فإن75% من المستفيدين هم دخلاء على هذا البرنامج إذ لاتتوفر فيهم شروط الإستفادة من هذه المنحة،وذلك لغياب أجهزة المراقبة لدى الجماعات المحلية والصعوبة التي تعترض هذه الأخيرة في تحديد الأشخاص المعنيين بسبب كثرة الطلبات على هذه المنحة.

2_منحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة LAIG:منذ سنة 1996طبق التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة الذي تتكفل به وكالة التنمية الإجتماعية لصالح فئة السكان المحرومين في سن العمل،وحددت قيمة هذه التعويضات ب2800دج للشهر إلا أن أغلب المستفيدين يشتكون من عدم التوافق بين مستويات التعويض وطبيعة النشاطات المنجزة.

---

[1] مكاك ليلى،**دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرةالجزائرية**،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011،ص57.

[2] يوسفي رشيد وبن حراة حياة،**آليات التمويل المصغر لإحتواء البطالة بين النظري والتطبيق حالة الجزائر**،مجلة الإقتصاد والمناجمانت،جامعة مستغانم،العدد11،نوفمبر2012،ص ص194و195.

ب_برامج التشغيل والإدماج:وهي تضم مايلي:

1_برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE:[1]

يهدف هذا الجهاز إلى التكفل بعروض العمل وتشجيعها وتشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين19سنة و35سنة،ويهدف كذلك إلى تمكين هذه الفئة من إكتساب الخبرة المهنية الكافية لإدماجهم في سوق العمل.

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل ودفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق مايعادل 15000دج بالنسبة للجامعيين و10000دج بالنسبة للتقنين السامين وهذا خلال سنة 2019.

والجدول الموالي يوضح تطور الشغل في ظل برنامج عقود ماقبل التشغيل.

جدول رقم10 : تطور الشغل في ظل برنامج عقود ماقبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين للفترة (2000-2017).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مناصب cpe	9311	6694	4683	8017	55550	54976	41376	62536	48002
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مناصب cid	89101	99691	269746	75671	43548	39745	38495	29402	7921

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات **الوكالة الوطنية للتشغيل**.

بعد التعديلات التي شهدتها الإجراءات سنة 2004المتعلق بإستبدال عقود ماقبل التشغيل بعقود إدماج ذوي الشهادات،فإن إقبال الشباب الجامعي على هذه السياسة أخذ منحنى نحو الإرتفاع حيث وصل عدد المدمجين الجامعيين سنة 2008 إلى 48002طالب ثم إرتفع العدد سنة2010 إلى99691طالب مما أدى إلى إنخفاض معدل البطالة لهذه الفئة إلى 16.7%سنة2011ثم 12.6% سنة 2014، ليعاود الإرتفاع مجددا ليصل إلى18.5%في سبتمبر 2018 نتيجة تراجع عملية التنصيب لهذه الفئة التي تأثرت بالوضعية المالية للدولة في

[1]سليم عقون،**قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة**،مرجع سبق ذكره،ص62.

الخمس سنوات الأخيرة أين تشير الإحصائيات إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الخريجين بشكل مستمر حيث يعزز ظهورها إلى تراجع سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات الجامعية والتي كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية،حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الإقتصادية العمومية ضمن سياسة إجتماعية متكاملة وهذا ماأدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة.

2_برنامج مناصب الشغل الموسمية ذات المنفعة المحليةESIL:

أطلق هذا البرنامج بموجب المرسومين143/90و144/90 بتاريخ 22ماي 1990وهو موجه للشباب من ذوي المؤهلات المحدودة الذين يعانون من البطالة، والهدف منه تحضير الشباب بإدماجهم في مناصب الشغل الدائمة عن طريق إكسابهم الخبرة المهنية الكافية في الوحدات الإنتاجية أو الإدارات العمومية من خلال عقد عمل لمدة سنة هذه المناصب المؤقتة يتم إنشائها من قبل الجماعات المحلية ولكنه في سنة 2008.إستبدلت وزارة التضامن الوطني هذا البرنامج ببرنامج الإدماج الإجتماعي بموجب المرسوم التنفيدي رقم08-127 المؤرخ في 10أفريل 2008هذا البرنامج جاء موجهاً للشباب البالغين من العمر 19-35سنة حاملي الشهادات ومنعدمي الدخل.[1]

ساهم هذا البرنامج بخلق العديد من مناصب الشغل حيث تم في السنوات القليلة الماضية إدماج 176976منصب في إطار الإدماج الشهري و14743منصب في إطار الإدماج السنوي بمخصصات مالية إجمالية قدرت ب6067020000دج بحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.[2]

عرف هذا البرنامج جملة من النقائص من بينها:

_عدم تشجيع البلديات على الإشتراك في إختيار قطاعات المشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطنين؛

_التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك؛

_إقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون توسيعه ليكون جهوياً أو وطنياً؛

_المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسات المصغرة.

---

[1] بن فرحات ساعد،**فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**،ملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف1،سنة2013،ص7.

[2] زواويد لزهاري وآخرون،**سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**،المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية،المركز الديموقراطي العربي،ألمانيا،برلين،العدد2،جوان2018،ص54.

3_الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملةTUP-HIMO:

أنشأ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة1997 ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموًا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات والري والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية،ومايميز هذه الأشغال بأنها لاتتطلب تأهيل عالي ولامعدات ضخمة.[1]

وفيمايلي جدول يوضح حصيلة إنجازات جهاز الأشغال ذات المنفعة العمومية للإستعمال الكثف لليد العاملة من 2000-2016.

جدول رقم11 : حصيلة التشغيل في ظل برنامج عقود ماقبل التشغيل وعقود إدماج الجامعيين للفترة(2000-2017).

القطاع	مناصب العمل المستحدثة	نسبة المناصب المستحدثة(%)	الورشات المنطلقة	نسبة الورشات المنطلقة (%)
الغابات	28016	37	13387	37
المجاري المائية	15578	21	8759	24
صيانة الطرقات	14916	20	8978	25
الصحة	3079	04	1359	04
الفلاحة	552	01	159	0
التعليم	4742	06	1366	00
التضامن	1301	02	317	01
الجمعات المحلية	7545	10	1624	05
المجموع	75728	%100	35949	100

المصدر: سعدية زايدي،**سياسات التشغيل في الجزائر-دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي-**،مرجع سبق ذكره،ص114.

[1]ناصر مراد،**فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر**،الملتقى الوطني الثاني حول"واقع التشغيل وآليات تحسينه"،جامعة الجزائر،25و26جوان2008،ص37.

عرفت مختلف البرامج المسيطرة من طرف هذه الوكالة تطورًا ملحوظاً،وذلك بالرغم من أنها تساهم فقط في خلق مناصب شغل مؤقتة وهشة كون الأجر الذي يتقاضاه العامل في إطار مختلف برامج هذا الجهاز لاترقى إلى تلبية أبسط الإحتياجات اليومية للفرد.

ويمكن معرفة نتائج مختلف البرامج المسيرة من طرف هذه الوكالة من حيث عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 12: إجمالي التوظيفات وفق آليات الشبكة الإجتماعيةADS.

TUP-HIMO	DAIS	LAIG	CPE	المجموع
143540	905851	1931714	384598	3365703

المصدر: بن عمار حسيبةوموساوي عبد النور،**سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة1999-2016**،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد6،العدد1،جوان2019،ص197.

المطلب الثالث: أجهزة التشغيل القائمة حديثاً لإنشاء مناصب الشغل مؤقتة.

إضافة إلى جملة الأجهزة المقدمة سابقاً والدور الذي لعبته في تقليص البطالة تم إستحداث مشاريع مؤقتة تهدف لتقليص الثغرات التي تحدثها البرامج السابقة وهي كالتالي:

أولاً:مشروع الجزائر البيضاءBA:

يسمح برنامج الجزائر البيضاء بإنشاء مؤسسات صغيرة مهمتها صيانة وتحسين شروط الحياة، وفي الوقت نفسه تقوم بإدماج العاطلين عن العمل وخاصة المهمشين ذوي المستويات التعليمية المتدنية،وذلك بالشراكة مع الجمعيات والسلطات المحلية، ويستهدف البرنامج العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم بين18إلى 40سنة والذين يثبتون إقامتهم في إقليم البلديات وكذا مستوى تعليمي مقبول، على أن تكون مدة العقد 3أشهر قابلة للتجديد3مرات.[1]

وقد خصص لصالح هذا البرنامج غلاف مالي قدر ب400مليون دينار بحيث يحدف المشروع إلى المساهمة في خلق فرص شغل للعمال الشباب العاطلين وخلق بيئة أنظف من خلال العمل المحلي لمقاولات الشباب أغلب هذه المشاريع تتكون من تنظيف وتحسين مظهر المقاطعات بتنظيم جمع ونقل وفرز إعادة تدوير النفايات المنزلية

[1] مدلسي شكري،**آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000**–2014،مرجع سبق ذكره،ص179.

والصناعية وكذلك تشييد مراحض عمومية في المباني الكبرى وتعزيز الصيانة والتزويد بالكهرباء والغازوغيرها من المشاريع الصغيرة.[1]

شروط الحصول على هذا النوع من المشاريع:[2]

1_بالنسبة للمقاول:أن يكون بطال مسجل في البلدية المعنية–السن مابين18و40سنة–مستوى التعليم الأدنى.

_المزايا التي من الممكن أن يحصل عليه هي:إبرام أربع عقود لمدة ثلاثة أشهر–الحصول على بطاقة حرفي–الإستفادة من التغطية الإجتماعية لسنة كاملة.

2_بالنسبة للعامل:أن يكون بطال مسجل في البلدية المعنية–السن مابين18و59سنة–دون مستوى.

_المزايا التي من الممكن أن يحصل عليه هي:أن يتقاضى أجر حسب الأجر الوطني الأدنى المضمون لمدة 12شهر–إقتناء خبرة في ميدان الصيانة–ضمان الإستفادة من التغطية الإجتماعية لسنة كاملة.

وقد سمح هذا المشروع بخلق مناصب شغل عديدة والجدول الموالي يمثل حصيلة برنامج الجزائر البيضاءخلال 6سنوات فقط.

جدول رقم 13 : حصيلة برنامج الجزائر البيضاء.

الغلاف المالي(مليار دينار)	المشاريع المنجزة	المناصب المدمجة	السنوات
4.12	4059	13201	2008
5.07	4916	15964	2009
4.29	4314	12098	2010
4.63	4616	12308	2011
9.29	9052	21987	2012
15.71	16671	36327	2013
43.11	43628	111885	المجموع

المصدر: مدلسي شكري،**آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000–2014**،مرجع سبق ذكره،ص179.

[1] عادل أمين،**برامج الإدماج عن طريق التشغيل**،موقع أخر الساعةdz; akersaa ;www،تم التصفح في 12ماي،على الساعة5،20.

[2] موقعdz; gov; msnfcf ;www،تم التصفح في 12ماي،على الساعة4،23.

ثانيا: مشروع صندوق الزكاة:

تم إنشاء سوق الزكاة الجزائري في سنة2003،حيث كان ينشط عن طريق اللجان(المركزية والولائية) بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة2005 بموجب مرسوم تنفيدي والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف،حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلف بالإشراف على جمع موارد الزكاة وتوزيعها وتحديد طرق صرفها،من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدد في أجل لايتعدى أربع سنوات.[1]

تقسم حصيلة صندوق الزكاة إلى قسمين:[2]

أ-قسم موجه للإستهلاك: وهو خاص بالعائلات المعوزة التي لاتملك القدرة على العمل.

ب-قسم موجه للإستثمار:وهو خاص بالعائلات والأفراد القادرين على العمل وهذا لايكون إلا إذا تمكنت اللجنة الولائية من جمع مبلغ معين يحدد سنوياً هذا الجزء من الزكاة يخصص لتمويل المشاريع المصغرة لمختلف الفئات القادرة على العمل على أساس صيغة القرض الحسن-قرض بدون فائدة-بالتنسيق مع بنك البركة الجزائري مع تسهيلات خاصة في التسديد.

أما عن الحصيلة المتوقعة جراء تنفيد مشروع صندوق الزكاة فيمكننا القول بأنه في تزايد مستمر إذ أنه مرتبط بحجم إجمالي زكاة الأموال المحصلة وهو مايرافقه إرتفاع مذهل في عدد القروض المتناهية الصغيرة التي قدمت لفائدة البطالين التي بدورها تخلق مناصب شغل مستحدثة منها المؤقتة وأخرى دائمة.

ثالثاً:المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال:

وهو مشروع رئاسي يضم100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.[3]

[1]كوثر زيادة،**واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة مابين2010-2014**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد48، ديسمبر2017،المجلدأ،ص328.

[2]يوسفي رشيد وبن حراة حياة،**آليات التمويل المصغر لإحتواء البطالة بين النظري والتطبيق**،مرجع سبق ذكره، ص198.

[3]زواويد لزهاري وأخرون،**سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**، مرجع سبق ذكره،ص53.

ويمكن أن يستفيد من هذا المشروع الأشخاص البالغين من العمر 18إلى50سنة،كما تمنح الأولوية المشاريع المراد ترقيتها والتي توفر عدداً كبيراً من مناصب الشغل وهذا بغية إمتصاص البطالة.

ومن جهة أخرى يستثنى من الإستفادة من هذه المحلات الأشخاص الذين يملكون محلاً أو الذين إستفادوا من إعانة الدولة في إطار إقتناء محلات ذات إستعمال تجاري أومهني أوحرفي.[1]

حصيلة هذا النوع من المشاريع كانت سيئة بدرجة كبيرة أين نجد أن معظم المحلات التجارية لم يتم الإستفادة منها وبقيت مغلقة دون جدوى وهذا راجع إلى سياسة الإدارة وسوء تسيير وتنظيم هذا المشروع الذي ذهب بفكرة المشروع إلى سياق آخر تسوده البيروقراطية والفساد الإداري أين أصبحت معظم المشاريع وكراً للفساد والمخدرات.

وبالتالي لم يساهم هذا المشروع في تقليص معدلات البطالة إلا بنسب ضئيلة جداً.

[1] موقع**www ;djazairess ;com**تم التصفح في 20ماي2020،على الساعة 02،14.

الشكل رقم4: البرامج والأجهزة المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية للحد من معدلات البطالة.

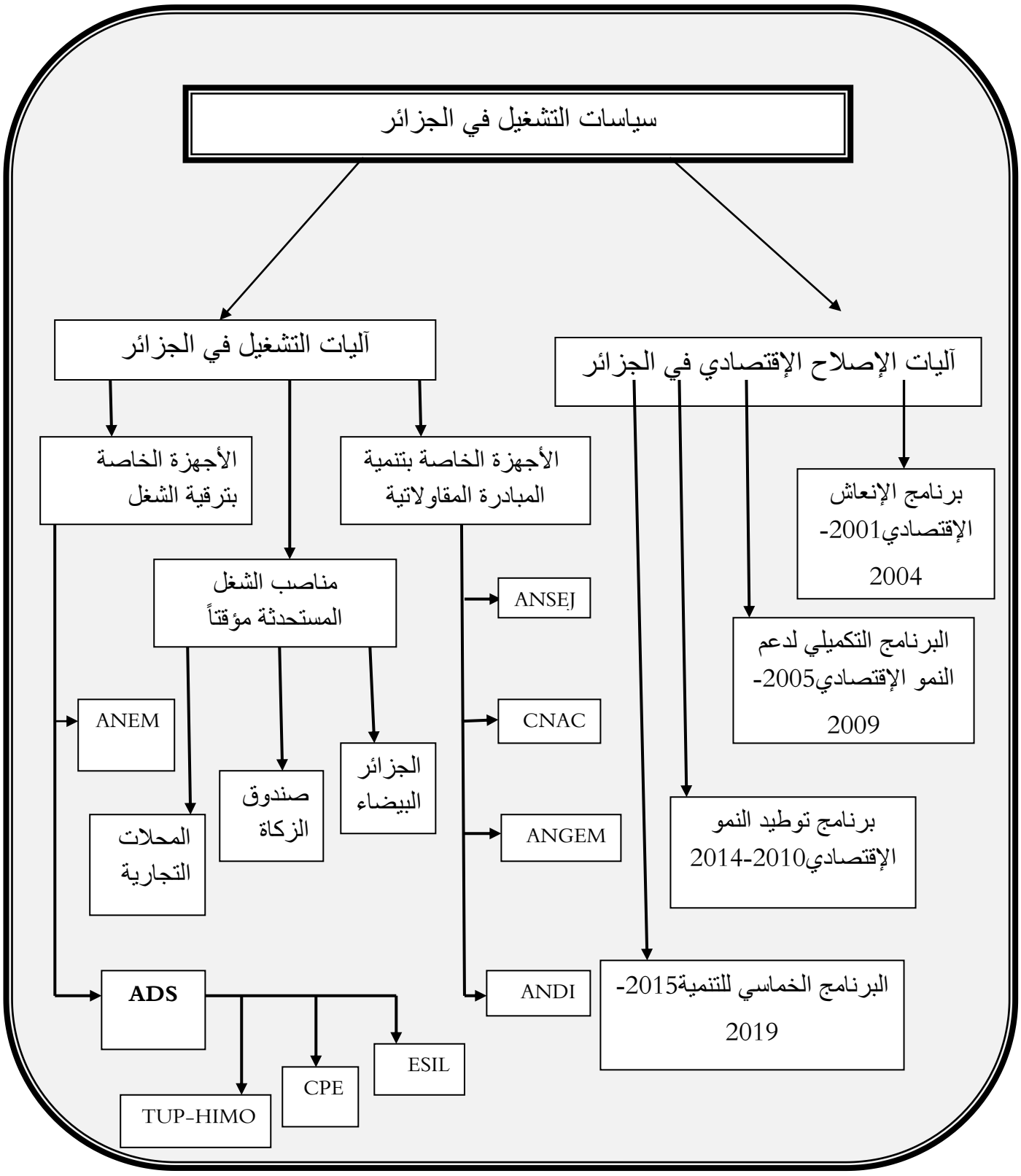

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات المجمعة في المذكرة.

المبحث الثالث:آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

ومما سبق ومن أجل تقييم السياسة العامة التشغيلية في الجزائر وسبل ترشيدها،سنحاول في هذا المبحث التطرق أولاً من خلال المطلب الأول التطرق إلى حصيلة وتقييم نتائج التشغيل التي سخرتها الحكومة الجزائرية من أجل تقليص معدلات البطالة ورفع معدلات التشغيل.

أما المطلب الثاني فسنحاول فيه جملة من المعوقات التي حالت دون تحقيق نتائج فعالة للسياسة الموضوعة أما بخصوص المطلب الثالث والأخير فقد حاولنا من خلاله تقديم مجموعة من التدابير والسبل المقترحة من أجل فاعلية أداء سياسات التشغيل في الجزائر وتحقيق دورها في تقليص البطالة بصورة ناجعة وصحيحة.

المطلب الأول:تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر.

بعد تناولنا لعرض جملة البرامج والآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل إنعاش سوق الشغل في الجزائر والقضاء على مشكلة البطالة وتقديم حصيلة لمناصب الشغل المستحدثة في كل برنامج سنحاول في هذا الجزء من الدراسة إبراز أهم النتائج المحققة على ضوء المراحل التي مرت بها السياسة التشغيلية في الجزائر،سواءاً تلك البرامج المتعلقة بالإصلاح الإقتصادي أو تلك البرامج المتعلقة بدعم وخلق مناصب شغل مؤقتة أو تلك البرامج الداعمة لمبادرة فكرة المقاولاتية على أن تكون حصيلة إجمالية حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

بداية سنتطرق تقييم لأداء سياسة التشغيل في الجزائر بإبراز جملة الآراء الخاصة بسياسة التشغيل في الجزائر وهذا حسب تقييم العديد من الخبراء والمختصين في هذا المجال وهي كمايلي:[1]

- يرى الخبير الإقتصادي **بشير مصيطفى** أن ضخ الدولة السيولة لغرض التشغيل هي سياسة فاشلة،وهذاراجع

إلى الطابع الإجتماعي للعملية وعدم تطبيق معايير النجاعة على المؤسسات الجديدة إظافة إلى إرتفاع أعباءالقروض والإيجار والعقار وهذا ماحمل السلطات العمومية للضغط على تلك الأعباء وهذا مادفع بهم إلى وضع إجراءات تخص تخفيض الفوائد على القروض،ورفع سقف القروض ورفع سقف القروض دون فوائد والتنازل عن العقار الزراعي بأكثر مرونة لفائدة الإمتياز وإطلاق مشروع 36منطقة صناعية وتمديد فترة الإعفاء من الأداء الجبائي لفائدة جملة المشاريع.

[1] حمزة عبد القادر،**ترشيد السياسية العامة للتشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص159.

كما وصف الخبير الإقتصادي مصيطفى الإجراءات المتخدة على أنها تدخل في إطار الطابع الإجتماعي البحث نظراً لغياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للإستثمار،وطبيعة السوق الوطنية وتفتحها على السوق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير.

- أما الخبير الإقتصادي **عبد الحق لعميري** فيرى بأنه لابد من إستحداث مقاولات جديدة بدلاً من هدر

الأموال على حلول مؤقتة ويحصر العراقيل التي تواجه عملية التشغيل في عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف،وعدم التوافق بين دفعات التكوين وإحتياجات التشغيل وضعف الوساطة في سوق الشغل بالإظافة إلى الخلل في التقريب بين العرض والطلب وعدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل وإنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الإستثمار.

- أما بالنسبة للمستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي **مالك سراي** فيرى أن معدل النمو المحقق لايكفي

لتشغيل أكثر من 280ألف شاب،وإن المعدل الأنسب لابد أن يستقر في حدود 6% للحد من المشكلة،كما أثار الخبير عدة نقاط هامة تعيق إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الإستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحث.وأن توفي مناصب العمل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة إقتصادية وفعلية للمشكلة،أما إن هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافياً بسبب سوء توزيع الثروة وإنعدام العدالة الإجتماعية.

- أما البروفيسور **عبد الرحمان تومي** فقد تعجب من البيانات والإحصائيات المنشورة من قبل الحكومة الجزائرية

حول نتائج التشغيل أين يرى بأن هذه الأرقام تتنافى والأرقام الخاصة بالتضخم والبطالة،ويعتبر بأنه أرقام وهمية لاتعكس حقيقة الإقتصاد والسوق الجزائري.

وعليه وإنطلاقاً من جملة الأراء السابقة حول سياسات التشغيل المنتهجة لتقليص معدلات البطالة نستخلص أن مناصب الشغل المستحدثة من قبل مختلفة أجهزة التشغيل تبقى مرتبطة بالنفقات العامة للدولة،وتتميز أغلبها بكونها مؤقتة،كما يلاحظ أيضاً إنخفاض أو ضعف مساهمتها في خلق قيمة مضافة كونها تتواجد في قطاعات غير إنتاجية وهدا مايؤكد لنا أن هذه البرامج والأجهزة لاتقدم حلولاً جدرية لظاهرة البطالة،وإنما هي حلول مؤقتة فبمجرد إنتهاء مدة عقد العمال يجد المستفيد نفسه مجدداً في حالة بطالة.

وبذلك فقد كان لهذه السياسات وقع إيجابي وسلبي في آن واحد على تعديل معدلات البطالة إلى نحو أفضل،ذلك أنه إستطاعت هذه السياسات توفير مناصب شغل منها الدائمة ومنها المؤقتة وساهمت ولو بدرجة

قليلة في تقليص معدلات البطالة مقارنة عما كانت عليه من قبل.بعد عرضنا لجملة البرامج والأجهزة وعرض الحوصلة لكل برنامج على حدة خصصنا هذا الجزء لتقديم مجموعة من الإحصائيات لمعدلات البطالة والتشغيل خلال الفترة الممتدة مابين2000إلى2019 أين قسمت الفترة إلى جزئين هما الفترة الأولى الممتدة من 2000إلى 2010 والفترة الثانية الممتدة من 2011إلى 2019.

1_**الفترة الأولى(2000–2010)**:

جدول رقم14 : حصيلة معدلات البطالة والتشغيل المحققة في الفترة الممتدة2000–2010.

السنوات / الفئات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	29.77	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10
القوة العاملة	8.850	_	_	8.762	9.469	_	10.10	_	10.31	10.54	10.8
القوة المشتغلة	5.725	_	_	6.684	7.798	_	8.868	_	9.146	9.472	9.73
تعداد الفئة النشطة	8.580	9.075	5.851	6.561	6.814	7.561	8.072	8.326	8.583	8.850	9.07

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الأرقام المدونة في الجدول أعلاه فإن مؤشر البطالة شهد تراجعًا ملحوظاً إبتداءاً من سنة2000 وهي السنة التي أعقبت برنامج التعديل الهيكلي،وهو الإصلاح الذي أعطى الأولوية لإعادة تنظيم دواليب الإقتصاد حسب التحولات الإقتصادية الدولية في ظل العولمة أين تمكنت السلطات من تخفيض معدلات البطالة ليصل المعدل إلى 12.3% سنة2006 بعدما كان سنة2000تحقق معدل 29.77% في البطالة ثم يواصل التراجع ليصل إلى 10% في سنة2010.

أما عن عدد السكان العاملين فقد وصل سنة2004 إلى 9469000 عامل مسجلاً بذلك إرتفاع مستمر منذ سنة2000 وقد إستمر الإرتفاع إلى غاية سنة2010 أين وصل 10812000 عامل.

وهو نفس الملاحظة المسجلة على كل من عدد القوة المشتغلة وعدد الفئة النشطة أين سجلا كلا القوتين إرتفاعاً مسجلاً منذ سنة2000 إلى غاية سنة 2010 ويرجع هذا الإرتفاع إلى تزايد مناصب الشغل المستحدثة في إطار مختلف برامج التنمية التي سطرت خلال هذه الفترة.

2_**الفترة الثانية(2011-2019)**:

جدول رقم 15: حصيلة معدلات البطالة والتشغيل المحققة في الفترة الممتدة2011-2019.

السنوات / الفئات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النشاط(%)	40	42	43.2	40.7	_	_	_	_	_
عدد السكان المشتغلين	9599000	10170000	10788000	10239000	_	10845000	10769000	11048000	_
نسبة التشغيل	36	37.4	39	26	_	_	_	_	_
نسبة البطالة (%)	9.97	11	9.83	10.6	11.2	11.5	11.7	11.7	11.4
عدد السكان النشطين	10661000	11423000	11964000	11453000	_	12117000	12298000	12463000	_
عدد السكان العاطلين	1092000	1253000	1175000	1151000	_	_	1440000	1378000	14620000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الأرقام المدونة في الجدول أعلاه والخاصة بالفترة الممتدة مابين 2011 إلى غاية 2019 نلاحظ حسب مؤشر معدل البطالة أنه هناك تدبدب في هذا المؤشر أين نجد في سنة 2011إنخفض معدل البطالة إلى 9.97% وسنة 2012إرتفع إلى1.1% لتعيد الإنخفاض مرة أخرى في سنة 2013 إلى9.83% ثم ترتفع سنة 2014 إلى10.6% ويرجع هذا التدبدب إلى تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق ثم بعد سنة2014 يلاحظ

بأنه تم إرتفاع معدلات البطالة مجدداً إلى غاية سنة2018 أين وصل مؤشر البطالة11.7% ثم إنخفض إلى حدود 11.4%وهذا لتحسن أسعار المحروقات،أيضاً إظافة إلى مؤشر البطالة يلاحظ أيضاً أن عدد السكان المشتغلين شهد إنخفض إلى مايقارب 10239000 مشتغل بعد أن كان مرتفع في الفترة السابقة أيضاً عدد السكان النشطين يلاحظ إرتفاع هذا المؤشر من سنةإلى أخرى بعدد معتبر ليصل سنة 2018 إلى مايقارب12463000 ناشط وبصورة مقابلة مؤشر عدد السكان العاطلين عن العمل هو في تراجع مستمر من سنة 2011إلى سنة2014 وهذا راجع إلى توفر وتطور أجهزة التشغيل وتوفير مناصب الشغل.

حيث نجد عدد السكان العاطلين كان في سنة2012 مايقارب 1253000 لتصل سنة2014 إلى 1151000 عاطل عن العمل ليعيد الإرتفاع مرة أخرى إبتداءاً من سنة2015 إلى غاية سنة2019 وهذا راجع إلى تجميد المشاريع والإنتاجية والإستثمارية التي كانت توفر قدر معين من مناصب الشغل وهذا بسبب تقلبات أسعار المحروقات التي أدت إلى تدبدب في خزينة الدولة خاصة أن معظم الأجهزة التي توفر مناصب الشغل مرتبطة بنفقات الدولة عليها في تخصيص مبالغ مالية تمويلية لقيامه ومع إنخفاض حجم النفقات يؤدي إلى إلغاء الإعتماد في عدة مشاريع إنتاجية.

المطلب الثاني:معوقات سياسة التشغيل في الجزائر.

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة الوقوف عند أهم المعوقات السياسة العامة للتشغيل في الجزائر التي حالت دون وصول معدلات البطالة إلى معدلاته الدنيا وهذا من أجل الوقوف على أهم نقاط الخلل من أجل تصحيحها وهي موضحة كمايلي:[1]

_القصور في تخطيط القوى العاملة وعدم توافق التعليم مع التشغيل،حيث أنه عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والإحتياجات التي يتطلبها سوق العمل،يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمل الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم،وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة،المتخصصة منها والعامة من جهة ثانية والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة حيث لاتتوفر الجزائر على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني،وإن وجدت فهي لاتؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة؛

[1] حمزة عبد القادر،**ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**،مرجع سبق ذكره،ص ص159و160.

_القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني،تقوم مراكز التدريب المهني بدور هام في تحقيق التوازن والملائمة بين العرض والطلب في سوق القوى العاملة وتساعد في خلق فرص عمل جديدة وحقيقية والحد من العجز في المهن والأنشطة المختلفة،ومع هذا يشهد الواقع الجزائري عدم قيام هذه المراكز بدورها الفعال لأسباب منها عشوائية التدريب المهني أو التدريب على المهن قد لايكون عليها طلب في سوق العمل وغيرها من الأسباب؛

_القطاع غير المنظم،الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل،أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر إستغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة مايكون الأكثر عرضة لهذا الإستغلال،سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية؛

_قلة المعلومات عن سوق العمل،أين يتمثل العائق الأبرز لأداء سوق العمل في الجزائر في الأنظمة غير المنظورة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه،فندرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تصميم برامج تدريب وتشغيل فعالة وزادت من صعوبة مراقبتها وتقييمها على نحو مستمر أثناء تطبيقها وفي هذا الإطار فإن نوعية المعطيات والإحصائيات غير مناسبة في سوق العمل الجزائرية بل أكثر من ذلك فإن مصداقية المعطيات في العديد من المرات تكون كحشو أوتعبئة أوغير كافية وهذا مايشكل تحدياً كبيراً لصنع سياسة تشغيلية في الجزائر؛

_ضعف القطاعات الإقتصادية التي تحتاجها إلى يد عاملة كثيفة،وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسيتها أمام المنافسة الأجنبية،إن أول مشكلة تعاني منها الجزائر فيما يتعلق سوق العمل هو عدم قدرة القطاع المهيكل وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي على خلق مناصب شغل؛

_هشاشة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إذ تعتبر مكاناً مفضلاً للتشغيل ولكنه تبقى هشة ولا تقوى في الظروف الراهنة على الإضطلاع بعبء جر قاطرة التشغيل في البلد.

المطلب الثالث:متطلبات النجاح المقترحة لفعالية أداء سياسات التشغيل في الجزائر.

سعياً إلى تحسين برامج سياسات التشغيل في الجزائر بمايستجيب لتقليص معدلات البطالة ووضع حد لها ومن أجل تفعيل هذا سنتطرق لمجموعة من الإقتراحات نجملها في ثلاثة نقاط رئيسية تتمثل فيمايلي:[1]

[1] زواويد لزهاري وأخرون،**سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**،مرجع سبق ذكره،ص ص58و59.

الإقتراح الأول: يتعلق بتنظيم وتفعيل وتطوير أدوات التدخل في سوق الشغل ويتجسد هذا في:

_ضبط الأهداف والأولويات مسبقاً لكل برنامج لضمان جدواه وللتمكن من قياس أثره في تقليص البطالة؛

_وضع الشروط والضوابط للإنتفاع من كل برنامج حتى لاتزيغ هذه الآليات عن أهدافها التي أحدثت من أجلها وحتى لاتكون عائقاً للبحث الجدي عن العمل بالنسبة لطالب الشغل؛

_تصويب البرامج التشغيلية حسب الشرائح العمرية لتستجيب أكثر لخصوصيات ورغبات كل شريحة عمرية.

الإقتراح الثاني: يتعلق بتطوير مهام مؤسسات الوساطة الرسمية أي أنظمة التصرف في سوق العمل وذلك عن طريق:

_تطوير الوظائف التقليدية لمكاتب التشغيل ودعمها بالإمكانيات البشرية والمادية والتكنولوجية بما يمكنها من تجويد خدمات الإعلام والتوجيه ومعالجة العرض والطلب؛

_إستحداث وظائف جديدة لمكاتب التشغيل تماشياً مع التطورات النوعية لسوق العمل من ناحية والتطورات التكنلوجية من ناحية أخرى.

الإقتراح الثالث:توسيع شبكة الوساطة في سوق العمل وذلك عن طريق:

_إستحداث مكاتب تشغيل خاصة ووضع قوانين تنظيمية لها تضمن الحقوق والواجبات لكل طرف خاصة وأن هذه المؤسسات غير الرسمية موجودة في الواقع العملي وتعمل ضمن القطاع غير النظامي وبالتالي دون ضوابط ودون مراقبة؛

_فتح المجال للوسطاء الخواص لإحداث مواقع واب على الأنترنت للتشغيل على الخط وتوفير العديد من الخدمات ذات الصلة بالتوظيف بالسرعة والشفافية المطلوبتين علماً وأن التوظيف الإلكتروني الذي إخترق الحواجز الجغرافية والزمنية يساعد على تخطي الصعوبات اللوجستية لمؤسسات الوساطة الرسمية؛

_"منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإمكانيات القانونية والمادية التي تمكنها من العمل على توسيع مجال عقود التشغيل المسبقة،وعقود التدريب والتمهين ودعم المؤسسات التي تمارس هذا النمط من التشغيل بالحوافز المادية التي تسمح لها بالتحول إلى عقود عمل دائمة،كتسهيل الحصول على قروض بدون فوائد للإستثمار في مجال توسيع النشاط،أو الحوافز الجبائية عند إقتناء أو توسيع وسائل الإنتاج لصالح المؤسسات الصناعية المالية

والتجارية، بهدف توظيف أكبر قدر ممكن من الشباب المتخرج حديثاً من المعاهد الجامعية ومراكز التكوين المهني،والمعاهد المتخصصة"؛[1]

_إظافة إلى جملة الإقتراحات سابقة الذكر نذكر كذلك من بين السياسات الفعالة لتحسين معدلات التشغيل هو إعتماد **"سياسة التشغيل النشيطة"**[2]

أين تشمل هذه السياسة حسب مفهومها معدل النفقات من الناتج الإجمالي المحلي ويشمل العناصر التالية:[3]

- الخدمات التي تقدمها مصالح التشغيل العمومية أي مؤسسات الوساطة الرسمية؛
- التشغيل المدعم وإحداث مواطن الشغل عن طريق العمل المستقبل وإحداث المؤسسات والأشغال العمومية.

[1] كوثر زيادة،**واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة مابين 2010-2014**،مرجع سبق ذكره ص332.

[2] لأكثر توضيح حول سياسة التشغيل والبرامج النشيطة في الجزائر أنظر إلى المرجع التالي:

_ دراسة المنظمة الأوروبية من أجل التكوينETF(2014) : "سياسة التشغيل وبرامج سوق العمل النشطة في الجزائر".

[3]سليم مجلخ،تطور معدلات البطالة في الجزائر في ظل تفعيل سياسات التشغيل وتبعات الأزمة المالية والعالمية،مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة باجي مختار،عنابة،العدد5،سنة2016،ص159.

خاتمة الفصل:

كان إلزاماً على الدولة إنتهاج سياسة واضحة من أجل التخفيف من معدلات البطالة إبتداءاً من أواخر 99حيث تم تسطير عدة برامج وآليات ساهمت في ترقية التشغيل ومحاربة البطالة لهذا حتمت علينا دراستنا التطرق لأهم الإتجاهات التي سلكتها البطالة في الجزائر أين نجد أنه بدلت جهداً كبيراً في ترقية مستوى التشغيل حيث قامت بتجسيد معالم برنامج الإصلاح الإقتصادي عبر عدة مراحل أولاً برنامج الإنعاش الإقتصادي2001-2004 والبرنامج التكميلي له في الفترة الممتدة مابين2005-2009 أين نجد بأن هذا البرنامج كان ناجحاً إلى حد ما.

أين قلص من معدلات البطالة في هذه الفترة بشكل ملحوظ جداً وبصورة إيجابية بعد هذا البرنامج قامت الدولة الجزائرية بتطبيق برنامج جديد يدعى ببرنامج توطيد النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة مابين2010-2014 ليليه البرنامج الخماسي 2015-2019، أين نجد أن مثل هذا النوع من البرامج قلص من معدلات البطالة بشكل طفيف جداً وبالمزامنة مع قيام الدولة بتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي قامت أيضاً بإنشاء جملة من أجهزة التشغيل كلاً حسب هدفها فمنها ماتم إنشاءه لترقية فكرة الشغل المأجور ومنها ماهو قائم لتنمية المبادرات المقاولاتية وخلق مناصب الشغل المؤقتة.

وبالرغم من كافة الجهود المبدولة من الحكومة الجزائرية من أجل تقليص معدلات البطالة في الجزائر نجد بأنه قد وصلت إلى جزء من هدفها وقلصت من معدلات البطالة بشكل ملحوظ إلا أنه لم تقضي على هذه المشكلة تماماً ولازالت هذه الأجهزة تعاني من نقائص سواءاً على الشروط اللازمة لتنفيدها أو إستراتيجية التي تسمو لتحقيقه الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة ووضع هياكل قوية ومتخصصة وإنتهاج إستراتيجيات إقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة.

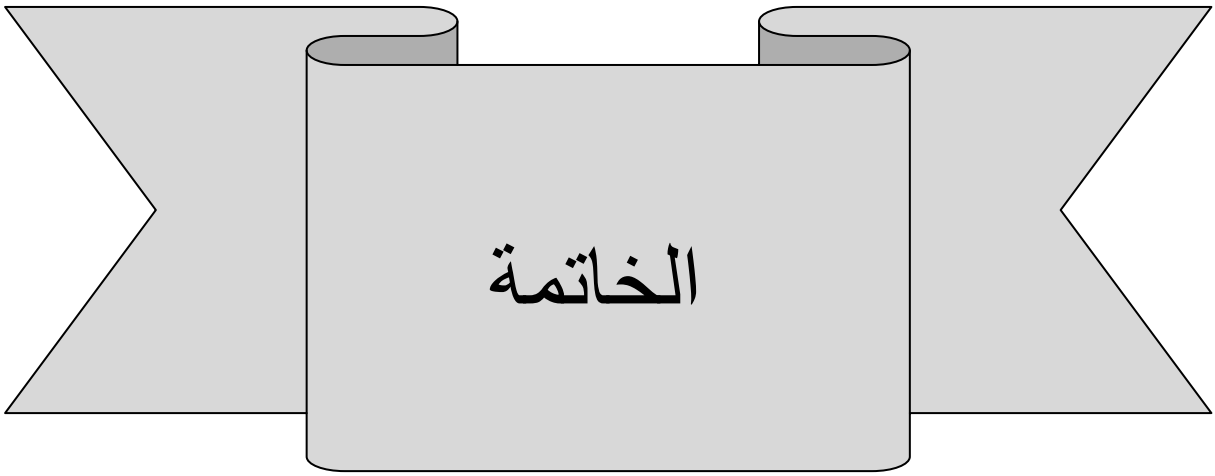
الخاتمة

الخاتمة

تعد البطالة من أكبر المشاكل على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي وهي تعاني منها مختلف الدول المتقدمة والنامية آخذة بذلك حيز كبير من أفكار وإهتمامات وجهود المفكرين الإقتصاديين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها.

أين نجد من خلال دراستنا بأن الجزائر على غرار باقي دول العالم تعاني من هذه المشكلة بالرغم من أنها بدلت مجهوداً كبيراً في التصدي له عبر مختلف مراحل الإصلاح الإقتصادي إضافة إلى تطور أجهزة سياسة التشغيل المطبقة في هذه المرحلة وعلى ضوء الدراسة التي قمت بها حول سياسات التشغيل ودورها في تقليص البطالة في الجزائر يمكننا إثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات المحددة في مقدمة الدراسة كالآتي:

أولاً: إختبار الفرضيات:

_**الفرضية الأولى**:وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معنى البطالة.

نقول بأن هذه الفرضية صحيحة أين تبين أن هناك جدلاً وإختلافاً بين الإقتصاديين في تحديد مفهوم البطالة خاصة في تحديد نوعية البطالة الواقعة وطريقة القضاء عليه وهذا ماتطرقنا إليه في الفصل الأول.

_**الفرضية الثانية**:تمثلت سياسة التشغيل في الجزائر في شكل إصلاحات إقتصادية فقط.

نقول بأنه فيما يخص هذه الفرضية خاطئة حيث أنه لم تقتصر سياسات التشغيل في الجزائر فقط على برامج الإصلاحات الإقتصادية بل شملت أيضاً أجهزة تشغيلية أخرى أنشئت لنفس الغرض ألا وهو القضاء على البطالة لكن هذه الأجهزة كان البعض منها ممول مالياً من مخصصات برامج الإصلاح الإقتصادي.

_**الفرضية الثالثة**:لسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة.

نقول بأنه فيما يخص هذه الفرضية خاطئة فلم يكن لسياسات التسغيل في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة بل كان هناك أثر إيجابي حيث أنه قلصت معدلات البطالة بشكل ملحوظ حسب الهدف المفروض حتى لوكانت بمعدلات قليلة.

ثانياً:نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها كالآتي:

_ البطالة هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم إستعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للعمل؛

_تتمثل أهم آليات وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر في برامج الإصلاح الإقتصادي في الفترة الممتدة مابين 2000-2019 وأجهزة التشغيل بمختلف أهدافها فمنها ماهو مشجع لفكرة المبادرات المقاولاتية ومنها ماهو قائم على ترقية الشغل المأجور وغيرها من أجهزة التشغيل؛

_إن مجمل سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر مرتبطة بالنفقات العامة للدولة إظافة أنه تتميز أغلبها بكونها مؤقتة،كما يلاحظ أيضاً إنخفاض أو ضعف مساهمتها في خلق قيمة مظافة كونها تتواجد في قطاعات غير إنتاجية وهذا مايؤكد أن هذه البرامج والأجهزة لاتقدم حلولاً جدرية لظاهرة البطال،وإنما هي حلول مؤقتة فبمجرد إنتهاء مدة عقد العمل يجد المستفيد نفسه مجدداً في حالة بطالة كما لاننكر إنعكاسات إيجابية لهذه السياسات على معدلات البطالة أين قلصت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خاصة في بداية الألفية.

ثالثاً:إقتراحات:

_الإستفادة من التكنلوجيا وخاصة الإعلامية منها وذلك بقيام بدورات إعلامية تعرف من خلالها على هيئات التشغيل وأجهزتها وشروط الإستفادة منها حتى تسمح للأفراد الإختيار الجيد للبرامج للإندماج فيها؛

_وضع سياسات تشغيل تتميز بطابع الديمومة والإستمرارية والإبتعاد قدر الإمكان من أنماط التشغيل التي تكون مجرد مسكنات مؤقتة تفقد مفعولها مع الوقت كالشبكة الإجتماعية التي تعد القوائم الإسمية للمستفيدين فيها قابلة للتغيير والتجديد شهرياً وبالتالي فالمستفيد معرض للإقصاء من العمل في أي وقت؛

_الإعتماد على توسيع وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي والإعتماد على الزكاة كحل لأزمة البطالة؛

_ظرورة تطوير النظام المعلوماتي وزيادة فعالية الوساطة المؤسسية كون هذا الإجراء من شأنه أن يسهل لسوق الشغل إتخاد سياسات تتماشى وظروف سوق الشغل المحلي؛

_ العمل على منح مزايا للشباب البطال لإقامة نشاطات فلاحية خاصة في الهضاب العليا والجنوب وكذا توجيههم للإستثمار في ميادين أخرى قابلة لخلق مناصب شغل؛

_إعادة النظر في سياسات وبرامج وأجهزة سياسة التشغيل وذلك من حيث حجم الأموال المخصصة وكذا القطاعات المستهدفة.

رابعاً:آفاق الدراسة:

أطرح بعض المواضيع المقترحة والتي تشكل مواضيع قابلة للبحث مستقبلاً:

_كيف ساهم الإقتصاد الإسلامي في تقليص البطالة في الجزائر؛

_دور البرامج التنموية الخاصة بالقطاع السياحة في تقليص البطالة في الجزائر؛

_إنعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل.

وفي الأخير آمل أن أكون قد وفقت في إختيار الموضوع وفي جمع مادته العلمية وفي دراسته وعرضه بالشكل الذي يخدم الغرض منه فإن وفقت فمن الله تعالى وإن قصرت أو أخطأت فمن نفسي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1_ الكتب:

_ أحمد سليمان خصاونة،**إقتصاديات العمل والبطالة-حالة الأردن(1973-2009)**،دار الياقوت للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة1،الأردن،سنة2015.

_ أسامة السيد عبد السميع،**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية(الأسباب،الأثار،الحلول)**،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2008.

_ جميل احمد محمود خضر واخرون،**البطالة الاسباب والاثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"**،جامعة الدول العربية،2013.

_ عبد العزيز جميل مخيمر وأحمد عبد الفتاح عبد الحليم،دور **الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية**،الطبعة الثانية،مصر،2007.

_ علي عبد الوهاب نجا،محمد السريتي،**النظرية الإقتصادية الكلية،الدار الجامعية**،الاسكندرية،2008.

_ علي عبد الوهاب نجا،**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**،دار جامعة الإسكندرية،مصر،2005.

_ مدحت القريشي،**إقتصاديات العمل**،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة1،الأردن،2007.

_ مدني بن شهرة،**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**،دار الحامد لنشر والتوزيع،عمان،طبعة1،سنة2009.

_محمد عبد الله معازي،**البطالة ودور الوقف والزكاة في مواجهتها"دراسة مقارنة"**،دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.

2_أطروحة الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

_ بن فايزة نوال،**إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005**،مذكرة ماجستير في الإقتصاد الكمي،جامعة الجزائر،2009.

_ دحماني محمد أدريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة أبو بكر بالقايد،تلمسان،2013.

_ زكرياء مسعودي،**واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر خلال الفترة1990-2010**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،المركز الجامعي بالوادي،2012.

_ سعدية زايدي،**سياسات التشغيل في الجزائر–دراسة سوسيولوجية للامن الوظيفي**،اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل،جامعة باتنة،2019.

_ سقاي محمد الصديق،**محددات البطالة-دراسة قياسية-**،مذكرة ماستار أكاديمي في الإقتصاد الكمي،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2018.

_ سليم عقون،**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة–دراسة حالة الجزائر–**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،2010.

_ سمية بلقاسمي،**إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الاحصائي على الإقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتورة،جامعة باتنة1،سنة2017.

_ شافية حميداني،فريعن عبد الرزاق،دور التكوين المهني في السياسات التشغيلية في الجزائر"ولاية قالمةنموذجا"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسة،جامعة قالمة،2016.

_ شلالي فارس،**دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004**،مذكرة ماجستير،2004،جامعة الجزائر.

_ صحراوي جمال الدين،**الأبعاد المؤسساتية وسوق العمل في الجزائر**،أطروحة ذكتورة في الإقتصاد العمومي والمؤسسات،جامعة مصطفى إسطنبولي،معسكر،2019.

_ عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر.

_ عبد الرزاق جباري،**أثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2012**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف1،سنة2014.

_ غرزي سليمة،**دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،2008.

_ قميحة رابح،سياسات التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية(2001-2012)،مذكرة ماجستير في علوم السياسية،جامعة تيزي وزو،2013.

_ ليلى موالكية،إيمان قوايدية،**تقييم سياسة التشغيل في اطار جهاز المساعدة على الادماج المهني"دراسة ولاية قالمة"**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في إدارة مالية،جامعة 8ماي1945 قالمة،2013.

_ ليندة كحل الراس،**سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**،مذكرة ماجستير في تخصص نقود وبنوك،جامعة الجزائر3،سنة2014.

_ محمد عبد الرحمان بن طحين،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**،مجلة الباحث،العدد10،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012.

_ مدلسي شكري،**آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين2000–2014**،أطروحة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة بسكرة،2018.

_ مريم مرابطي،سلمى بتيجي،**تفعيل دور القطاع الزراعي في الحد من ظاهرة البطالة"دراسة حالة الجزائر"**،مذكرة لنيل شهادة ماستار في العلوم الاقتصادية،جامعة 8ماي1945،قالمة،2017.

_ مكاك ليلى،**دور وكالة التنمية الإجتماعية في تحسين ظروف الأسرةالجزائرية**،مذكرة ماجستير في علم الإجتماع،جامعة الحاج لخضر باتنة،2011.

_ ميهوب مسعود،**دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين(1990–2015**،أطروحة دكتورة،جامعة المسيلة،2017.

_حمزة عبد القادر،**ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسيةوالعلاقات الدولية،جامعة الجزائر3،سنة2014.

_طالب سمية شاهيناز،**الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة"دراسة حالةالجزائر"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الإقتصادية،جامعة سيدي بلعباس،2017.

_ناصر دادي،عبد الرحمان العايب،**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير،2004،جامعة الجزائر.

3_المجلات والدوريات:

_ بن عمار حسيبةوموساوي عبد النور،**سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة1999-2016**،مجلة دراسات إقتصادية،المجلد6،العدد1،جوان2019.

_ دادان عبد الغني،بن طحين محمد عبد الرحمان،**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة1970-2008**،مجلة الباحث،العدد10،ورقلة،2012.

_ زواويد لزهاري وأخرون،**سياسات التشغيل في الجزائر(قراءة تقييمية لبرامج الإصلاح)**،المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية،المركز الديموقراطي العربي،ألمانيا،برلين،العدد2،جوان2018.

_ سليم مجلخ،تطور معدلات البطالة في الجزائر في ظل تفعيل سياسات التشغيل وتبعات الأزمة المالية والعالمية،مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة باجي مختار،عنابة،العدد5،سنة2016.

_ سليم مجلخ،**محددات البطالة في الجزائر –دراسة تطبيقية-**،مجلة جامعة الشارقة،دورية علمية محكمة،المجلد13،العدد2،ديسمبر،2016.

_ علي دحمان محمدو غيلاني عبد السلام،**سياسة الدولة في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الواقع والمأمول-دراسة حالة ولاية عين تموشنت-**،مجلة نماء للإقتصاد والتجارة،العدد الثالث،جوان2018.

_ عمار رواب،صباح غربي،**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد5،بسكرة،2011.

_ فاطمة بوسالم،نظال يدروج،**سياسات التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**،في مجلة البحوث والدراسات التجارية،العدد الثاني،سبتمبر2017.

_ ماجدة أبو زنط،عثمان غنيم،**التنمية المستدامة"دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى**،مجلة المنارة،المجلد12،العدد1، سنة2006.

_ يوسفي رشيد وبن حراة حياة،**آليات التمويل المصغر لإحتواء البطالة بين النظري والتطبيق حالة الجزائر**،مجلة الإقتصاد والمناجمانت،جامعة مستغانم،العدد11،نوفمبر2012.

_كوثر زيادة،**واقع سياسة التشغيل في الجزائر في الفترة مابين2010-2014**،مجلة العلوم الإنسانية،العدد48،المجلدأ ديسمبر2017.

4_الملتقيات والمؤتمرات:

_**سياسة التشغيل وبرامج سوق العمل النشطة في الجزائر**،2014 .ETF،دراسة المنظمة الأوروبية من أجل التكوين

_ إلهام نايت سعيدي،الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان آليات تفعيل ونجاح سياسة التشغيل في الجزائر**،يومي13و14أفريل2011،جامعة محمد خيضر،بسكرة.

_ بخوش هشام،الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج المختلفة التي وضعت لتجسيد وتنفيد سياسات التشغيل**، جامعة محمد خيضر بسكرة،يومي 13و14 افريل2011.

_ بن حبيب عبد الرزاق وسعيد طارق،الملتقى الوطني سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مذاخلة بعنوان صندوق الزكاة ودورها في تفعيل سياسات التشغيل عرض نموذج الجزائر**،جامعة تلمسان،يومي13و14أفريل 2011.

_ بن فرحات ساعد،**فعالية سياسة التشغيل في الجزائر**،ملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاستها على التشغيل،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف1،سنة2013.

_ تومي عبد الرحمان،**مداخلة بعنوان أثر برامج التنمية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة2001-2014**،الملتقى **الوطني** الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر،يومي11و12نوفمبر،

_ سامية فقير،محمد امين لعروم،الملتقى الوطني الرابع حول سياسة التشغيل والتقليل من البطالة في الجزائر،**مداخلة بعنوان فعالية وإنعكاسات سياسات التشغيل المنتهجة من الحكومة في الحد من البطالة في الجزائر**،جامعة الطارف،يومي 22و23نوفمبر 2017.

_ ناصر مراد،**فعالية آليات دعم التشغيل في الجزائر**،الملتقى الوطني الثاني حول"واقع التشغيل وآليات تحسينه"،جامعة الجزائر،25و26جوان2008.

_ نور الدين حامد،فلة عاشور،ملتقى الوطني لسياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية،**مداخلة بعنوان تقييم أداء سياسة التشغيل في الجزائر**،يومي 13و14افريل2011،جامعة محمد خيضر بسكرة.

_ هايل عبد المولى طشطوش،ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة،**مداخلة بعنوان البطالة المسببات والأثار(رؤية إقتصادية إسلامية للعلاج)**،المسيلة،15و16نوفمبر 2011.

_أحمد ضيف وإبراهيم بالقلة،**أثر برامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**،ورقة بحثيةمقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر،جامعة البويرة،يومي 11و12نوفمبر2014.

5_مواقع والتقارير الإلكترونية:

_ www.ons.dz

_ www.ANSEJ.com.

_ WWW.CNAC.

_ WWW.ANDI.dz

_ WWW. ANGEM.dz

_WWW. ANEM.dz

_ WWW.akersaa.dz

_ www.msnfcf.gov.dz

_www.djazairess.com.

-إيمان كيموش، **هذه التخصصات الجديدة لأونساج خلال 2019**، مقالة على NEWS . الشروق

_ **المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،تقرير حول الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001.**

_ نسرين لعراش،**تراجع إنشاء المؤسسات في الجزائر بسبب الأزمة الإقتصادية**،صحيفة الجزائر اليوم،الجزائر،14ماي www.algazairalyoum.com2017 .

ملاحق

ملحق رقم01 : ملخص تقديمي للمذكرة بصيغة الPower point .

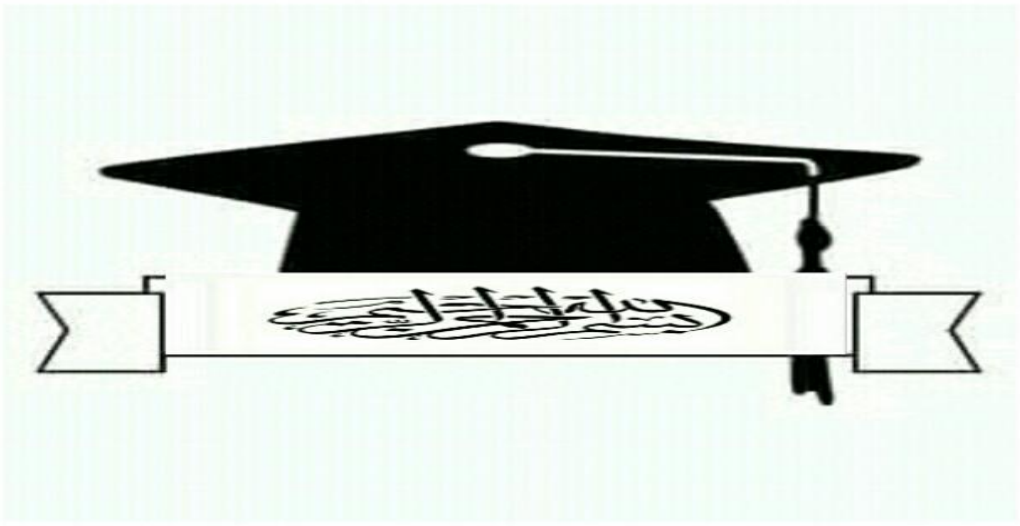

إشكالية الدراسة
JOBS
JOBS
تكمن الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة في إيجاد جواب مهم للسؤال التالي:
_مامدى فعالية سياسات التشغيل في الجزائر في القضاء على البطالة والتقليل من حدتها ؟

الأسئلة الفرعية
وللإلمام أكثر بجوانب الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
_ما المقصود بالبطالة؟
_ماهي أهم آليات وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر؟
_هل إنعكست سياسة التشغيل المنتجهة في الجزائر على معدلات البطالة؟

فرضيات الدراسة
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية نطرح الفرضيات الاتية:
_وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معنى البطالة؛
_تمثلت سياسة التشغيل في الجزائر في شكل إصلاحات إقتصادية فقط؛
_لسياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية موضوعنا في كونه يهتم بدراسة وتحليل أهم مشكلة إجتماعية ألا وهي البطالة والبحث في الحلول المبتكرة من طرف الدولة الجزائرية لتقليص من حدة هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتوضيح وعرض أهم البرامج والآليات المعتمدة في تنظيم الشغل ؛ إظافة إلى الوقوف على واقع وآفاق سياسات التشغيل في الجزائر للحد من البطالة.

هيكل الدراسة
JOB
تبعا للأهداف الموضوعة للدراسة ومن أجل معالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة ولاختبار الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين:
الفصل الأول
حيث خصص الفصل الأول لتحديد الجوانب النظرية المفسرة للبطالة وسياسة التشغيل,والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث خصص الأول للتعريف بالإيطار النظري لسياسة التشغيل أما المبحث الثاني فقد خصص للتعريف بالإيطار النظري للبطالة وجاء المبحث الثالث لتقديم جملة من الدراسات السابقة حول نفس الموضوع.
الفصل الثاني:
وقد خصص الفصل الثاني لتوضيح واقع وآفاق سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة زمنية محددة,حيث إشتمل على ثلاثة مباحث,المبحث الأول تضمن آليات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر ودورها في تقليص البطالة,أما المبحث الثاني فخصص لتوضيح آليات التشغيل المنتهجة لتقليص معدلات البطالة,وجاء المبحث الثالث للوقوف على آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات يتم الإعتماد في هذه الدراسة على:

المنهج الوصفي وكان هذا عند التطرق للمفاهيم الأساسية والمعلومات المرتبطة بسياسات التشغيل والبطالة هذا في الجانب النظري,أما في الجانب التطبيقي تم الإعتماد على المنهج التحليلي من أجل تفسيير برامج وآليات التشغيل وإستخلاص النتائج بغرض التعمق والتفصيل في الدراسة على أرض الواقع.

أيضًا تم الإعتماد في هذا الجانب على المنهج الإحصائي وهو أهم منهج معتمد في الدراسة بإعتباره أداة من أدوات الوصف الإحصائي فالدراسة المتعلقة بسياسات التشغيل والبطالة تتطلب الوقوف على الأرقام والإحصائيات والنتائج الخاصة بأبعاد هذه السياسة.

الخاتمة
وعلى ضوء الدراسة التي قمنا بها حول سياسات التشغيل ودورها في تقليص البطالة في الجزائر يمكننا إثبات مدى صحة أو خطأ الفرضيات المحددة في المقدمة حيث نجد بأنه:
UNEMPLOYMENT

إختبار الفرضيات

الفرضية الأولى وجود وجهات نظر مختلفة لتفسير معنى البطالة.

نقول بأن هذه الفرضية صحيحة أين تبين أن هناك جدلاً وإختلافاً بين الإقتصاديين في تحديد مفهوم البطالة خاصة في تحديد نوعية البطالة الواقعة وطريقة القضاء عليه وهذا ماتطرقنا إليه في الفصل الأول.

الفرضية الثانية تمثلت سياسة التشغيل في الجزائر في شكل إصلاحات إقتصادية فقط.

نقول بأنه فيما يخص هذه الفرضية خاطئة حيث أنه لم تقتصر سياسات التشغيل في الجزائر فقط على برامج الإصلاحات الإقتصادية بل شملت أيضاً أجهزة تشغيلية أخرى أنشئت لنفس الغرض ألا وهو القضاء على البطالة لكن هذه الأجهزة كان البعض منها ممول مالياً من مخصصات برامج الإصلاح الإقتصادي.

الفرضية الثالثة التشغيل المنتهجة في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة.

نقول بأنه فيما يخص هذه الفرضية خاطئة فلم يكن لسياسات التشغيل في الجزائر أثر سلبي على معدلات البطالة بل كان هناك أثر إيجابي حيث أنه قلصت معدلات البطالة بشكل ملحوظ حسب الهدف المفروض حتى لوكانت بمعدلات قليلة.

النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نوردها كالآتي:

_ البطالة هو لفظ يشمل كل الأشخاص العاطلين عن العمل رغم إستعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للعمل؛

_ تتمثل أهم آليات وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر في برامج الإصلاح الإقتصادي في الفترة الممتدة مابين 2000-2019 وأجهزة التشغيل بمختلف أهدافها فمنها ماهو مشجع لفكرة المبادرات المقاولاتية ومنها ماهو قائم على ترقية الشغل المأجور وغيرها من أجهزة التشغيل؛

_ إن مجمل سياسات التشغيل المنتهجة في الجزائر مرتبطة بالنفقات العامة للدولة إظافة أنه تتميز أغلبها بكونها مؤقتة,كما يلاحظ أيضاً إنخفاض أو ضعف مساهمتها في خلق قيمة مظافة كونها تتواجد في قطاعات غير إنتاجية وهذا مايؤكد أن هذه البرامج والأجهزة لاتقدم حلولاً جدرية لظاهرة البطال,وإنما هي حلول مؤقتة فبمجرد إنتهاء مدة عقد العمل يجد المستفيد نفسه مجدداً في حالة بطالة كما لاننكر إنعكاسات إيجابية لهذه السياسات على معدلات البطالة أين قلصت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خاصة في بداية الألفية.

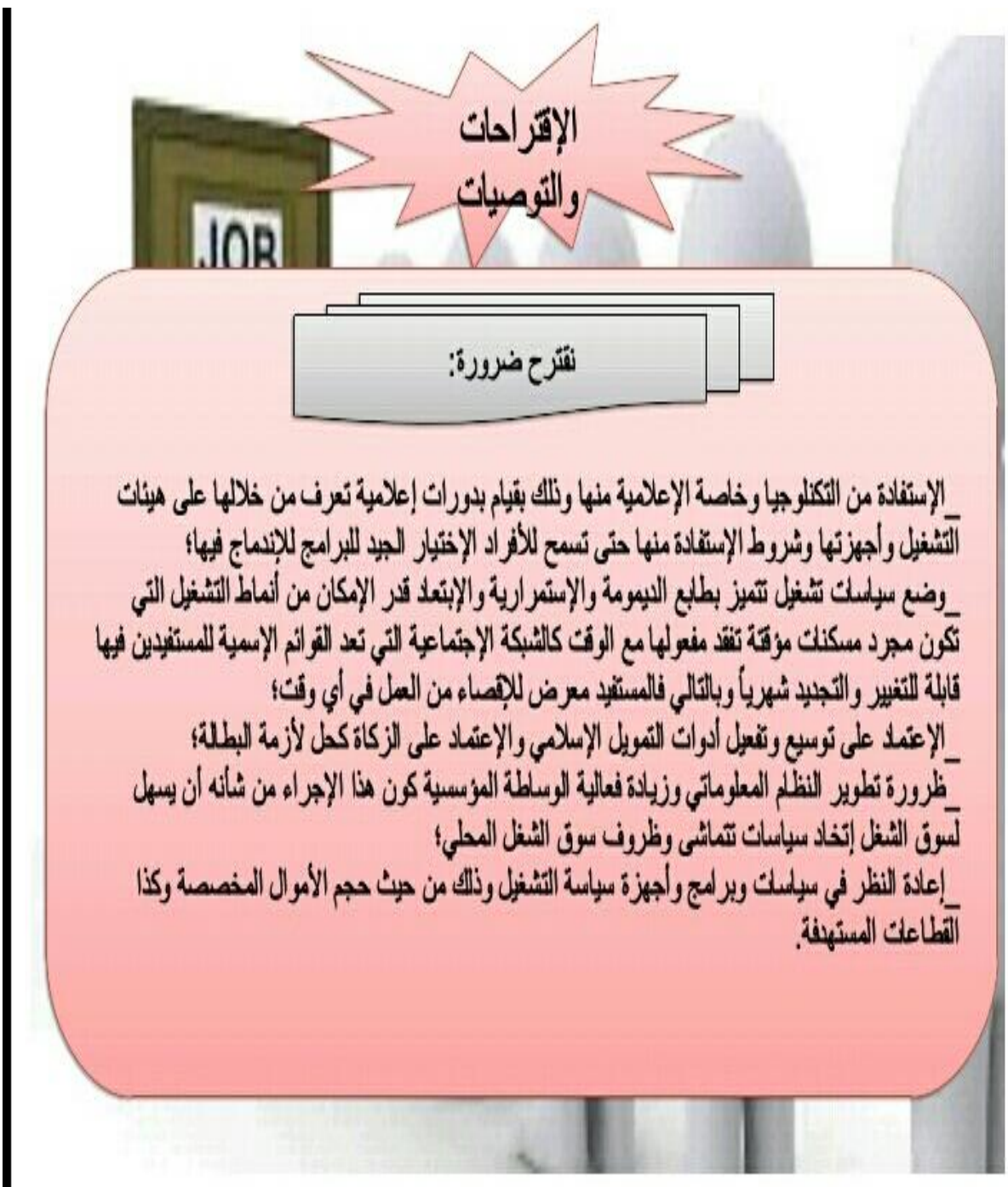

الإقتراحات والتوصيات

نقترح ضرورة:

_الإستفادة من التكنلوجيا وخاصة الإعلامية منها وذلك بقيام بدورات إعلامية تعرف من خلالها على هيئات التشغيل وأجهزتها وشروط الإستفادة منها حتى تسمح للأفراد الإختيار الجيد للبرامج للإندماج فيها؛

_وضع سياسات تشغيل تتميز بطابع الديمومة والإستمرارية والإبتعاد قدر الإمكان من أنماط التشغيل التي تكون مجرد مسكنات مؤقتة تفقد مفعولها مع الوقت كالشبكة الإجتماعية التي تعد القوائم الإسمية للمستفيدين فيها قابلة للتغيير والتجديد شهرياً وبالتالي فالمستفيد معرض للإقصاء من العمل في أي وقت؛

_الإعتماد على توسيع وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي والإعتماد على الزكاة كحل لأزمة البطالة؛

_ظرورة تطوير النظام المعلوماتي وزيادة فعالية الوساطة المؤسسية كون هذا الإجراء من شأنه أن يسهل لسوق الشغل إتخاد سياسات تتماشى وظروف سوق الشغل المحلي؛

_إعادة النظر في سياسات وبرامج وأجهزة سياسة التشغيل وذلك من حيث حجم الأموال المخصصة وكذا القطاعات المستهدفة.

لشكركم على حسن الإصغاء